181



استراتيجية

حسين عبد المطلب الأسرج

تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إهـداء ٢٠١٤

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه

الامارات

إهـداء ٢٠١٤

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه

الامارات

تفعيل دور المشــروعات الاقتصادية المشتركة

في تحقيق الأمن الغذائي العربي

تفعيل دور المشــروعات الاقتصادية المشتركة

في تحقيق الأمن الغذائي العربي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراســات استراتيجيــة

تفعيل دور المشـروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي

حسين عبد المطلب الأسرج

العــدد 181

تصــدر عــن



مركـز الإمــارات للـدراســات والبحــوث الاستراتيجيــة

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2013

ISSN 1682-1203

النسخة العادية: ISBN 978-9948-14-700-8

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-701-5

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

في الوقت الذي تسعى فيه دول عربية كثيرة إلى التعايش مع التداعيات الاقتصادية على أثر التحولات السياسية التي شهدتها، تبرز بوادر أزمة جديدة تتعلق بالارتفاع المتوقع لأسعار السلع الغذائية. وفي ضوء معاناة الدول العربية كافة - تقريباً - جراء مشكلات في الأمن الغذائي، سوف يكون لارتفاع الأسعار تلك استحقاقات وتحديات لابد من مواجهتها. فإذا أمعنّا النظر في بعض البيانات والأرقام، سواء المتعلق منها بالواقع الحالي أو بالتنبؤات المستقبلية، يتضح مدى عمق الأزمة؛ إذ يُقدّر أن تبلغ قيمة المستوردات الغذائية في الدول العربية بحلول عام 2020 نحو 115 مليار دولار أمريكي، وهي تقديرات تعتمد على افتراض معدل نمو سكاني يصل إلى 3.5٪ خلال الفترة المقبلة.[1] وبحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، فإن القطاع الزراعي العالمي سيواجه تحديات كبيرة في العقود الأربعة المقبلة، وسوف يزداد الطلب على الغذاء عامة نتيجة استمرار النمو السكاني العالمي، وسيؤدي تغيُّر المناخ وتقلُّص كمية الموارد الطبيعية المتوافرة إلى فرض تحديات في جانب العرض. وتشير تقديرات المنظمة ذاتها إلى أن الإنتاج الزراعي العالمي سوف يحتاج إلى النمو بنسبة 70٪ بين عامَي 2007 و2050، وبنسبة تقترب من 100٪ في البلدان النامية؛ من أجل إطعام سكان يزيد عددهم على تسعة مليارات نسمة في عام 2050. أما في حال عدم

كفاية النمو في الإنتاج وفق تلك المعدلات، فسوف يفضي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وازدياد تقلّبها.[2]

ويلاحظ أن استيراد الأغذية في الدول العربية بدأ في التزايد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وازدادت نسبته في العقود التالية؛ فبعد أن كانت قيمة الفجوة الغذائية[3] عام 1990 حوالي 11.8 مليار دولار أمريكي، ارتفعت في عام 2000 إلى حوالي 13.9 مليار دولار، ثم ازدادت في السنوات الأخيرة لتبلغ 18.1 مليار دولار في عام 2005، ثم 23.8 مليار دولار في عام 2007. وقد قفزت قيمة الفجوة الغذائية في عام 2008 بصورة كبيرة، حتى وصلت نسبة زيادتها نحو 40٪ مقارنة بعام 2005. وتظهر هذه الأرقام والنسب أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 1.7٪ خلال الفترة 1990-2000، بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ 8٪ خلال الفترة 2000-2007. [4] وقد استقرت قيمة الفجوة الغذائية بين عامَي 2010 و2011 في حدود 34.3 مليار دولار، وتسهم مجموعة سلع الحبوب وحدها بنحو 53.1٪ من قيمة العجز.[5]

تعدّ المشروعات الاقتصادية المشتركة إحدى الصيغ الجزئية للتكامل الاقتصادي، وهي تحتل أهمية خاصة بين صيغ التكامل الاقتصادي الأخرى، بسبب آثارها الإيجابية الواسعة. وتتمثل تلك الآثار أساساً في زيادة القدرة الإنتاجية، وتعزيز المصلحة الاقتصادية المتبادلة بين أطراف المشروعات. ونتيجة اقتصار نشاطها على مجالات محددة بمنتجات معينة، فإنها تلقى قبولاً

بين الحكومات أكثر من أشكال التكامل الأخرى. وإضافة إلى ما تقدم، فإن المشروعات المشتركة لا تُلزم الحكومات بسياسات عامة أو أعباء وإجراءات يتعين القيام بها على نطاق واسع، وخاصة إذا ما أُسند القيام بها إلى القطاع الخاص. كما يسهل تحديد تكاليف هذه المشروعات وربحيتها، وتعرّف حجم النفع المتحقق منها والعائد على الأطراف المحلية المؤسِّسة لها. فكيف يمكن تفعيل دور هذه المشروعات في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

تنبع أهمية هذا البحث من تركيزه على الأمن الغذائي الذي يمثل تحدياً كبيراً للمنطقة العربية بسبب اعتمادها الشديد على الواردات الغذائية. ومما يزيد الوضع سوءاً: تقلُّب أسعارالغذاء العالمية، وارتفاع الطلب عليه نتيجة النمو السكاني المرتفع، والقدرة المحدودة لمعظم الدول العربية على النمو الزراعي بسبب تحديات الموارد المائية وإدارتها. وما يزيد التعامل مع هذا الملف صعوبةً أيضاً هو أن أزمة الغذاء مرشحة للتفاقم، وليست في طريقها إلى الحل؛ لأن ظاهرة التصحّر في ازدياد على المستوى العالمي، والصراع على الموارد المائية يشتد، وقائمة الدول التي تعاني نقصاً في أمنها الغذائي في اتساع، إضافة إلى الارتفاع المتوقع في أسعار مدخلات الإنتاج والطاقة؛ ما يشير إلى أن العالم سوف يشهد موجةً جديدة من ارتفاع أسعار الغذاء.

لهذا كله، فالعرب مطالبون بتسخير كل إمكاناتهم المادية والبشرية لتحقيق الأمن الغذائي؛ إذ تُبيّن الخبرة والواقع أن ردود الفعل العربية تجاه

أزمة الغذاء العربية على الرغم من خطورتها وضرورة سرعة مواجهتها - سواء في الأوقات العادية أو حتى في أثناء أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الأخيرة - لم ترقَ إلى مستوى التخطيط الاستراتيجي المنشود؛ فغالباً ما اتسمت تلك الردود بالفردية، وضمن أطر جزئية أو طارئة ومحدودة من قبل كل دولة عربية وحدها.

كما يتسم البحث بالأهمية أيضاً، لعرضه صيغة المشروعات العربية المشتركة بوصفها إحدى الصيغ الجزئية للتكامل الاقتصادي التي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية واسعة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، واستغلال الموارد العربية المتاحة سواء الطبيعية أو البشرية أو المالية. ذلك أن المشروعات العربية المشتركة من الناحية السياسية تحظى بالقبول؛ فهي لا تتطلب تنازلاً من الأطراف المشاركة فيها عن أي قدرٍ من سلطاتها لسلطة أخرى، ولا يعوق عملها اختلاف الأنظمة والمذاهب الاجتماعية والسياسية. أما من ناحية الشكل التنظيمي، فهي تتميز بمرونتها؛ لكونها تأخذ صيغاً تنظيمية وقانونية مختلفة. وأخيراً، فهي من حيث العمل الاقتصادي تعد أداة فعالة من بين أدوات التكامل الاقتصادي المختلفة؛ إذ إنها بحكم طبيعتها لا تتناقض والصيغ الأخرى، بل تنسجم مع غيرها من المداخل التكاملية.

ويهدف البحث إلى مناقشة تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال محاوره التي تعرض أهم جهود

العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، وتلقي الضوء على المشروعات العربية المشتركة، من حيث هي آلية لتحقيق الأمن الغذائي، وتدرس أهم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي وتحللها، وتوصي بأهم السياسات التي تعظّم دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد اعتمد البحث على المنهجين التحليلي الاستقرائي والوصفي، بالإضافة إلى الأسلوب الإحصائي لتحليل بيانات إنتاج الغذاء والفجوة الغذائية.

جهود العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي

بعد التقدم الذي أحرزته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن السعي لتحقيق آليات جديدة أخرى للمراحل القادمة من التكامل الاقتصادي العربي،[6] أصبح ضرورة ملحة. فلا يخفى أن مستويات التكامل الحالي ماتزال ضعيفة، وتحول دونها عقبات إجرائية وهيكلية أساسية. أما مسبباتها، فمعروفة من النواحي الفنية، فهناك ثغرات ناجمة عن عدم التطبيق الكامل للاتفاقيات في ظل ضآلة إمكانات التجارة البينية كمياً، وكذلك نوعياً من حيث تنافسيتها بسبب محدودية القواعد الحالية للإنتاج التي تتسم بعدم التنوع وضعف القيمة المضافة. وبطبيعة الحال، فإن الاقتصادات العربية التي تمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بتزويد العالم بالطاقة، ماتزال مجرد ملحق هامشي في مجال العلاقات

التجارية العالمية، بما فيها علاقاتها التجارية فيما بينها.[7] والمتأمل في واقع التعاون الاقتصادي العربي، يجد أنه يتسم بالضعف، وتقتضي تحديات القرن الحادي والعشرين التفعيل المشترك لهذا التعاون، ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية التي قد تعوق تقدمه، وذلك من خلال تكتل اقتصادي عربي حقيقي مدعوم بإرادة سياسية، وخاصة أن الدول العربية تمتلك مقومات إقامة التكامل الاقتصادي.[8]

وترجع بدايات التطلعات العربية نحو التكامل الاقتصادي في مجال الزراعة والغذاء إلى تاريخ إنشاء جامعة الدول العربية وتوقيع ميثاقها؛ فقد تتابع توقيع الاتفاقيات العربية في هذا المجال؛ مثل: اتفاقية التبادل التجاري وتجارة الترانزيت واتفاقية الوحدة الاقتصادية واتفاقية السوق العربية المشتركة.[9]

وقد تم خلال المرحلة الماضية توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية. وفي إطار هذه الاتفاقيات، تم إعداد استراتيجية الأمن الغذائي العربي في عام 1980، وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983 وهو الذي قام بإعداد 153 مشروعاً لإنتاج السلع الغذائية موزعة على ثلاث عشرة دولة عربية، وتم اختيار سبعة وعشرين مشروعاً منها تحظى بالأولوية. لكن تلك المشروعات اعترضتها مجموعة من العقبات حالت دون تنفيذها. وفضلاً عن ذلك، تأسست الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في عام 1974، وقد نفذّت الشركة عدداً من المشروعات لتنمية

الثروة الحيوانية، بلغت تكاليفها حوالي 232 مليون دولار أمريكي. كما أُنشئت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976، التي أسهمت في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي؛ وتشتمل على صناعة السكر واستخراج الزيوت النباتية وإنتاج الأعلاف، ونفّذت عدداً من النشاطات لتطوير كفاءة الأراضي، وبلغت قيمة استثماراتها حتى عام 2006 نحو 454 مليون دولار.

وإلى جانب ذلك، فقد تم إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد"، والاتحاد العربي للأسماك، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية. وقد أسهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة الفنية، وإجراء البحوث لتطوير الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية، وتطوير كفاءة الأراضي، وترشيد استخدام المياه، وتنسيق التعاون بين الدول العربية في مجالات التنمية الزراعية، ونشاطات التدريب. كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي في عام 1986 بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.[10]

وقد كان التطور المهم في العمل العربي المشترك، هو ما أنجز في الاتجاه التمويلي من خلال إنشاء مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية؛

إذ تأسس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبدأ نشاطه التمويلي عام 1974. وقد أسهم هذا الصندوق في تمويل مشروعات مهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، منها نحو 97 مشروعاً للتنمية الزراعية، وبناء السدود الكبرى، بلغت قيمة تمويلها 3.5 مليارات دولار؛ حيث أسهمت هذه المشروعات في تعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي العربي. وركز الصندوق على تمويل مشروعات البنية الأساسية لتوفير البيئة الضرورية لعملية التنمية، وفي مقدمتها مشروعات الربط الكهربائي، وشبكات الطرق، وشبكات الغاز، والسكك الحديدية.

كما أُنشئت مؤسسات أخرى عدة لتمويل المشروعات التنموية؛ مثل: صندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق أوبك للتنمية الدولية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالإضافة إلى برنامج تمويل التجارة العربية؛ حيث أسهمت هذه المؤسسات في تمويل مشروعات مهمة في مجالات التنمية الزراعية في الدول العربية، كما أسهمت في تسهيل حركة التجارة فيما بينها. وقد قامت أيضاً دول عربية عدة بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية الأخرى وغير العربية أيضاً؛ مثل: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبوظبي للتنمية. وقد أسهمت هذه الصناديق والمؤسسات في تمويل عدد من المشروعات لإنتاج السلع الغذائية، ومشروعات البنى التحتية المختلفة، وقد وفّرت هذه المشروعات مجالاً واسعاً للتنمية الزراعية في الدول العربية.[11]

وجدير بالذكر أن المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العرية بلغ نحو 90 مليار دولار أمريكي، منذ بداية عملها حتى نهاية عام 2008، منها 55 ملياراً داخل الدول العربية.[12] وقد بلغ مجموع إسهامات مؤسسات التمويل العربية والإقليمية في مشروعات الأمن الغذائي وتنمية الموارد المائية وبناء السدود حتى نهاية عام 2008 حوالي 6.7 مليارات دولار؛ شكلت حوالي 12 في المائة من مجمل عملياتها التمويلية في الدول العربية.[13]

وقد أسهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي استكملت إجراءات العمل بها في عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن بينها السلع الزراعية. وفي عام 2006 أقرت القمة العربية التي عقدت في الرياض، استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وقد تضمنت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي. كما أقرت قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009 إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي، الذي يهدف إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وتشمل مجموعة الحبوب، والمحاصيل السكرية، ومحاصيل البذور الزيتية؛ ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات من هذه السلع للمنطقة العربية. كما هدف المشروع إلى توفير فرص استثمارية مجدية للقطاع الخاص للعمل في مشروعات البنى التحتية والخدمات الزراعية المرتبطة بالمشروع، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية التي تشكو من معدلات البطالة المرتفعة. ويشمل المشروع عدداً من الدول العربية، جرى اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان

وتوافر الأراضي الزراعية والمياه، وهي تونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والعراق ومصر والمغرب واليمن.[14]

وقد قامت بعض الدول العربية مؤخراً بتنفيذ مشروعات زراعية في السودان، فقد قدمت الحكومة السودانية مساحات واسعة من الأراضي لكل من الأردن وسوريا ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما بدأت كل من مصر والسعودية ودولة الإمارات بالتنسيق مع الحكومة السودانية لإقامة مشروعات زراعية لإنتاج السلع الغذائية في السودان، وخاصة في المناطق الشمالية التي تتوافر فيها فرص كبيرة لإنتاج القمح. وقد قام عدد من الشركات الخاصة بتنفيذ مشروعات مماثلة، تضمّن بعضها إنشاء البنى الأساسية اللازمة لهذه المشروعات.

وتشير هذه التطورات إلى توافر توجّه فعلي للاستفادة من الإمكانات الواسعة التي تتمتع بها الدول العربية، لتحسين أوضاع الأمن الغذائي.

المشروعات العربية المشتركة بوصفها آلية لتحقيق الأمن الغذائي

برزت ظاهرة تزايد المشروعات العربية المشتركة، من خلال المدخل التجاري الذي اتخذته الدول العربية منذ عام 1953 مدخلاً لتحقيق عملية التكامل الاقتصادي العربي؛ وذلك بتحرير التبادل التجاري بينها من القيود

المفروضة عليها؛ رغبة منها في توسيع نطاق التكامل وحجمه. وعلى الرغم من أهمية هذا المدخل في فتح الأسواق العربية أمام السلع العربية، فإنه سرعان ما اصطدم بعقبة رئيسية حدّت من فاعليته؛ وهي ضعف القاعدة الإنتاجية العربية القادرة على توفير السلع القابلة للتبادل فيما بين الدول العربية؛ ما جعل تجارتها البينية تبقى في حدودها الضئيلة غير القادرة على التطور والنمو.

ولهذا أدركت الدول العربية أن تحرير التجارة لن يفضي تلقائياً إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها، ما لم تسبقه قاعدة إنتاجية متقدمة. ولهذا جرى اختيار مدخل المشروعات المشتركة بغية تنمية القاعدة الإنتاجية وزيادتها على النحو الذي يخدم العملية التنموية والمبادلات التجارية، ويعزز من إمكانات التخصص في مجالات محددة، وإعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية وزيادة التدفقات المالية فيما بينها.

وتلقى فكرة المشروعات العربية المشتركة قبولاً واسعاً من الدول العربية لتوافر ميزتين مهمتين فيها: أولاهما، أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا يمس جزءاً من الاقتصاد القومي؛ ما يجعل الدول العربية لا تتردد في قبولها وتفضيلها على السياسات التكاملية الأكثر شمولاً؛ مثل: الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، وهذا يتطلب تنازل الدول عن قدر من سلطاتها لسلطة ما فوق وطنية. وثانيتهما، أنها صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، فالدول الغنية لا تكون مجرد جهات مقرضة لها، ولكنها

أيضاً مالكة ومساهمة في الإشراف والإدارة. أما الدول الفقيرة التي تعاني عجزاً في موازينها، فإنها تحصل من خلال المشروعات المشتركة على الأموال اللازمة لتنمية مواردها. كما أن المشروعات المشتركة يمكن أن تتخذ كثيراً من الصيغ القانونية التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات؛ إذ تمكن إقامتها على شكل شركة قابضة، أو في صورة مشاركة مباشرة على مستوى عمليات الإنتاج والتوزيع أو غير ذلك؛ ما قد يعطي الأطراف المعنية فرصاً متعددة للاختيار. كما أنه من السهل تحديد تكاليف هذه المشروعات وربحيتها، وتعرّف مدى النفع المتحقق منها بالنسبة إلى الأطراف المحلية المؤسسة لها.[15]

ويمكن أن تكون المشروعات العربية المشتركة وسيلة مهمة ومدخلاً أساسياً لتحقيق درجات متنامية من الأمن الغذائي من خلال استغلال الموارد العربية المتاحة، كما يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في التصدي لمشكلتين كبيرتين: الأولى، مشكلة الانكشاف الغذائي للدول العربية والذي يزداد سنة بعد أخرى. والثانية، مشكلة التبعية الغذائية التي تشعب أبعادها وتتفاقم أخطارها في ظل السيطرة على تجارة الغذاء.

وقد أتاحت المشروعات العربية المشتركة فرصاً للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وعملت على تحريك الموارد الاقتصادية العربية نحو الاستثمار داخل الدول العربية، ووظفت الأموال العربية لاستغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية العربية، كما أتاحت هذه المشروعات

اكتساب الدول العربية خبرات في مجال إنشاء المشروعات وتنفيذها وتشغيلها وتدريب العمالة الفنية الماهرة. ولهذا، فإن المشروعات المشتركة تعد من أكثر الصيغ ملاءمةً لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي في الدول العربية؛ فهي لا تتعارض مع مستويات النمو في الدول الأطراف، ولا تثير كثيراً من المشكلات، ولا تلزم الدولة المعنية التخلي عن سياساتها وأنظمتها الخاصة.

مفهوم المشروعات المشتركة

هناك مفاهيم وتعريفات عدة للمشروعات المشتركة، لعل أكثرها شيوعاً هو تعريفها بأنها كل صور التعاون بين طرفين أو أكثر ينتمون إلى دول مختلفة في سبيل القيام بنشاط استثماري معين يستمر لمدة من الزمن. كما عرِّفت بأنها تلك المشروعات التي يشترك في إقامتها دولتان أو أكثر، بحيث تسهم كل منهما في واحد أو أكثر من العناصر الإنتاجية؛ كرأس المال أو العمل أو الخبرات الفنية أو التنظيم.[16]

ويحدد دليل المشروعات العربية المشتركة بأنها تلك التي تقوم بين دولتين أو أكثر من الدول العربية، ويجري توطينها في مجموعة دول تسهم في إدارتها بصورة مشتركة، ويمتد نشاطها إلى نطاق العالم العربي، أو ينشأ من قبل دولة أو أكثر، ويجري توطينه في دولة واحدة، إلا أن له منفعة اقتصادية واسعة لأكثر من دولة.[17]

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يبرز العناصر أو الركائز التي يقوم عليها المشروع العربي المشترك؛ وهي اشتراك أكثر من طرف عربي في نشاط اقتصادي، والمزاوجة أو المشاركة فيما بين عناصر الإنتاج العربي، وإشباع الحاجات العربية وتعزيز التشابك والترابط العضوي والتبادلي بين الاقتصادات العربية.[18]

وتصب المشروعات العربية المشتركة في صالح مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وتأخذ صيغتين: الأولى، مشروعات تتم على أساس المشاركة، والثانية، على أساس التعاقد. وتعد في كل الأحوال وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا يمس إلا جزءاً من الاقتصاد القومي؛ ما يجعل الدول العربية لا تتردد في قبولها وتفضيلها على الصيغ الأخرى، كالاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، وخاصة في المرحلة الأولى من عملية التكامل الاقتصادي. ويمكن أن يساعد انتشارها وتزايدها على تحقيق مراحل أخرى منها في المستقبل. ومن ناحية أخرى، تعد المشروعات العربية المشتركة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، ويمكن أن تتخذ كثيراً من الصيغ القانونية التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات؛ إذ تمكن إقامتها في شكل شركة قابضة أو في صورة مشاركة مباشرة على مستوى عمليات الإنتاج أو التوزيع أو غير ذلك من الأشكال.[19]

ويمكن إيجاز أهم خصائص المشروعات المشتركة في الآتي:

1. قدرتها على تحقيق الاستغلال الأمثل للمشروع؛ ومن ثم، يكون لها القدرة على إيجاد الوفورات الاقتصادية.

2. سهولة الاتفاق بين الأطراف على تأسيس المشروعات المشتركة في المجالات الاقتصادية المختلفة.

3. تمثل خطوة أساسية في سبيل تحرير عوامل الإنتاج وتوسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية للدول الأطراف.

4. تعدّ وسيلة أساسية للتعاون في مجال استغلال الثروات المشتركة بين دول عدة، فقد لا تتمكن دولة واحدة بإمكاناتها الذاتية المتاحة من استثمارها بسبب كبر حجم الاستثمارات والموارد المطلوبة.

الآثار الإيجابية والمنافع الاقتصادية للمشروعات العربية المشتركة

ثمة كثير من الآثار الإيجابية والمنافع الاقتصادية لقيام المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة، نذكر منها ما يأتي:[20]

1. توسيع القاعدة الإنتاجية العربية التي تعد عنصراً مهماً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، والتخصص في جانب من الصادرات القائم على سلعة أو عدد محدود من السلع.

2. توسيع نطاق التبادل التجاري بين الدول العربية؛ نظراً إلى أن تلك المشروعات تسهم في تخطي أهم عقبات هذا التبادل؛ كضيق القاعدة الإنتاجية والحماية الجمركية التي يلجأ إليها كثير من الدول العربية لزيادة إيراداتها الجمركية أو لحماية إنتاجها من المنافسة الخارجية، وهذا غالباً ما يسبب تردد بعض الدول العربية من الانخراط في اتفاقيات التكامل.

3. توطين الأرصدة المالية العربية داخل المنطقة العربية؛ حيث إن المشروعات المشتركة تعد أفضل مجال لاستيعاب الفوائض المالية العربية التي مايزال الجزء الأكبر منها موظفاً في الخارج، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من مخاطر سياسية واقتصادية.

4. تتغلب المشروعات العربية المشتركة إلى حد ما على مشكلات التمويل والتصريف التي تعانيها المشروعات القُطرية.

5. تستقطب المشروعات العربية المشتركة رؤوس الأموال العربية وتشغلها في المحيط العربي فيما يجنب المنطقة كثيراً من الهزات الاقتصادية.

6. تقليص التكاليف الاستشارية الضرورية وتقليلها لإقامة المشروعات الصناعية ذات رأس المال الكبير.

7. تزيد من القدرة التفاوضية من خلال تجميع إمكانات الدول العربية وتوحيدها.

8. تسهم في توسيع السوق المحلية.

إنجازات بعض المشـروعات العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي

حققت بعض المشـروعات العربيـة المـشتركة نجاحـاً واضـحاً في إيجـاد تفاعل إيجابي بين رؤوس أموالها ورؤوس الأموال العربية؛ سـواء الخاصـة أو العامة، منها:[21]

1. تأسيس كثير من الشـركات المشتركة في مجـال الأمـن الغـذائي بـين هـذه المشـروعات وبين مختلف الحكومات والأفراد؛ فقد قامت الشـركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بإنشاء كثـير مـن المـشـروعات في مجـال الأعـلاف الخضـراء والمركزة والألبان واللحوم والأغنـام والـدواجن في الـسعودية والإمارات وقطر واليمن والسودان والعراق ومـصـر والأردن وسـوريا، كما قامت بإنشاء شـركات تابعة لها تسهم فيها بـأكثر مـن 50٪ مـن رأس مالها. كذلك قامت الهيئة العربية بالإسهام في كثير من الشـركات، وقامت الشـركة العربية للاستثمار بالإسهام في عدد من الشـركات في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

تقوم المشـروعات المـشتركة بـضخ منتجاتهـا مـن الـسلع ومـدخلات الإنتـاج إلى أسـواق العـالم العـربي. وللـشـركة العربيـة لتنميـة الثـروة الحيوانية باع طويلة في مجال الإنتاج الحيواني؛ فإنجازاتهـا تقـف شـاهداً على ما تحقق في هذا المجال؛ إذ رفدت مشـروعات الشـركة الموزعة على إحدى عشـرة دولة عربية الأسواق العربية بـما يعـادل إحـدى عـشـرة

دولة عربية الأسواق العربية بما يعادل 214 ألف طن من اللحوم البيضاء والحمراء ونحو 2.2 مليار بيضة مائدة، ونحو 67 ألف طن من الألبان. واعتمدت الشركة مبدأ التكامل الإنتاجي والتكامل بين المشروعات ؛ فكان اعتمادها على الذات في توفير مدخلات الإنتاج؛ حيث شمل إنتاج المدخلات صيصان "أمهات" دجاج اللحم وبيض التفريخ وصيصان التسمين والأعلاف المركزة والخضراوات والكِباش المحسنة والمؤصلة. ويؤدي إنتاج الشركة دوراً أساسياً في القطاعات الزراعية في عدد من الدول العربية.

نقل التقنيات الإنتاجية الحديثة وتوطينها ونشرها. وتبقى تجربة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية خير مثال على ذلك نظراً إلى ما لها من ريادة في توطين صناعة تربية جدود و"أمهات" الدواجن ونشرها في العالم العربي عن طريق مشروع الشركة في منطقة الأزرق في الأردن، وكذلك في مجال تقنيات إنتاج الأعلاف المركزة والخضراء وتصنيعها بإنشاء أكبر مصانع أعلاف الدواجن والمجترّات في المنطقة العربية، وإدخال أعلاف البيقيا لأول مرة بمنطقة القامشلي السورية، وإدخال الري بالرش والتنقيط في تلك المنطقة؛ ما أدى إلى انتشارها فيها.

2. استخدام التقنيات المتطورة ونشرها في مجال التلقيح الصناعي ومحفزات الحمل وتوقيت الولادات، والتي كان للشركة العربية لتنمية الثروة

الحيوانية الريادة في استخدامها بمشروعها في القامشلي، بالتعاون مع جامعة دمشق؛ حيث تم تعميم التقنية ونشرها وسط المنتجين في المنطقة.

3. التدريب العملي للكوادر في مختلف الفعاليات، حتى أصبحت هناك مراكز للتدريب، وخاصة أنه يغلب على نشاطاتها المستوى التقاني المتقدم.

4. على الرغم من تعثر بعض المشروعات العربية المشتركة، فإن هناك شواهد كثيرة تدل على أن المشروعات العربية المشتركة يمكن أن تحقق نجاحات مالية مثلها مثل المشروعات الأخرى، ويمكن الاستشهاد في هذا المجال بما حققته الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية التي حققت أرباحاً بلغت 129٪ من رأس مالها، كما أن حجم أصولها قد ارتفع بنسبة 176٪ وحقوق المساهمين بنسبة 150٪.

مفهوم الأمن الغذائي العربي وتحدياته

يعد الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في العالم العربي، فعلى الرغم من توافر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية، وأصبحت الدول العربية تستورد نحو نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية. وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت

ذروتها في عام 2008، وتمثلت في تضاعف أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلُّص حجم الواردات منها؛ ما دعا هذه الدول إلى اتخاذ إجراءات استثنائية؛ مثل: دعم أسعار الأغذية، وتقنين تصدير السلع الغذائية، وإلغاء الضرائب على الواردات، وزيادة أجور العاملين.[22]

مفهوم الأمن الغذائي

تطور مفهوم الأمن الغذائي إلى كفاية جميع أفراد المجتمع من السلع الضرورية، بعد أن كان يقتصر على الاكتفاء الذاتي. وأصبح مفهومه ينطوي على أربعة أركان، هي: أولاً: إتاحة المعروض من المواد الغذائية، سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمية. ثانياً: استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، ومن موسم إلى آخر. ثالثاً: إتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة، وتناسبها مع دخولهم. رابعاً: سلامة الغذاء وفق المواصفات المعتمدة؛ ويعني ذلك أن يحصل كل مواطن على احتياجاته الغذائية الضرورية على مدار السنة من دون حرمان، سواء من الإنتاج المحلي أو المستورد. وقد استبدل بمفهوم الاكتفاء الذاتي مفهوم الاعتماد على الذات؛ وهذا يعني قيام الدولة بتوفير الغذاء من إنتاجها المحلي، فضلاً عن توفير النقد الأجنبي من إمكاناتها الذاتية، لاستكمال احتياجاتها من سوق الغذاء العالمي.[23]

ومفهوم الأمن الغذائي، بحسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"؛ يعني «توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين

للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة». ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي بحسب تعريف منظمة الفاو أكثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.[24]

ومع أن الأمن الغذائي العربي يعدّ مقوماً مهماً من مقومات الأمن القومي العربي، ومع وجود 45٪ من العرب يقطنون في الأرياف ونحو 31٪ من قوة العمل العربية تعمل في الزراعة، وتميز العالم العربي وجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتوافر تريليونات الدولارات المستثمرة في الخارج، فإن أغلب الدول العربية تستورد ملايين الأطنان من المواد الغذائية سنوياً بمليارات الدولارات.

وتشير تقديرات منظمة الفاو إلى ارتفاع متوقع لأسعار السلع الغذائية العالمية خلال العقد القادم بنسب متفاوتة، وذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع، وتحسن الأوضاع المعيشية في دول الكثافة السكانية، والتغيرات المناخية، وتباطؤ النمو.

أما في الدول العربية، فإن استيراد الأغذية يتزايد منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي؛ حيث ازدادت نسبته في السنوات الأخيرة؛ ففي عام 1990

كانت قيمة الفجوة حوالي 11.8 مليار دولار، فارتفعت إلى حوالي 13.9 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت إلى حوالي 18.1 مليار دولار عام 2005، كما بلغت حوالي 23.8 مليار دولار عام 2007، وازدادت بنحو 40٪ في عام 2008 مقارنة بعام 2005. وتظهر هذه الأرقام أن الفجوة ازدادت بمعدل سنوي بلغ 1.7٪ خلال الفترة 1990-2000، بينما ازدادت بمعدل سنوي بلغ 8٪ خلال الفترة 2000-2007. [25] وقد استقرت قيمة الفجوة الغذائية في العالم العربين بين عامي 2010 و2011 في حدود 34.3 مليار دولار، تسهم مجموعة سلع الحبوب وحدها بنحو 53.1٪ من قيمة العجز، بينما تسهم الزيوت النباتية، والألبان ومنتجاتها، والسكر بنحو 13.5٪ و8.2٪ و6.8٪ لكل منها على التوالي؛ أي إن هذه السلع مجتمعة تسهم بنحو 81.6٪ من قيمة العجز الغذائي. [26] ووصلت نسبة ناقصي الغذاء إلى 11٪ من مجموع السكان، وتجاوزت في بعض الدول نسبة 70٪. [27]

وقد كثر استخدام مصطلح الأمن الغذائي منذ مطلع السبعينيات للقرن العشرين، وأخذ اتجاهات عدة منذ أزمة الغذاء العالمي في عام 1973-1974؛ وهي التي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار الغذاء وانخفاض كبير في المخزون العالمي في الطعام، وتبع ذلك أزمات سياسية دولية جعلت من الغذاء والنفط أهم سلعتين استراتيجيتين في الاقتصاد العالمي. هذه الأزمات جعلت مفهوم الأمن الغذائي ينصب على نشاطين اقتصاديين، هما: المخزون الاستراتيجي الغذائي، والاكتفاء الذاتي من الطعام؛ أما المخزون الاستراتيجي فهو الطعام

المخزون لمقابلة ما قد يحدث من أزمات غذائية أو نقص في الطعام، بينما الاكتفاء الذاتي غالباً ما يعني أن يكون لدى الدولة أو تحت تصرفها ما يكفي حاجتها من الطعام (إما بالإنتاج وإما بالشراء).

وقد شاع استخدام هذين المصطلحين (المخزون الاستراتيجي والاكتفاء الذاتي) في مقام الأمن الغذائي. وفي الحقيقة، فإن كلاً من المصطلحين لا يعني الأمن الغذائي. وهذا الفهم الخاطئ أيضاً جعل كثيراً من الناس يخلطون بين الأمن الغذائي والإنتاج الغذائي. والفرق بينهما واضح؛ فالإنتاج الغذائي داخل في عملية تحقيق الأمن الغذائي، لأن الإنتاج الغذائي هو عملية توظيف للموارد والمدخلات توظيفاً مباشراً للإنتاج، مثل الإنتاج الزراعي والحيواني، على حين أن الأمن الغذائي هو حالة استقرار غذائي تتضافر فيها جهود الإنتاج الغذائي لكي يكون الجميع في حالة تسمح لهم بالحصول على غذائهم في الوقت المراد. كذلك تدخل في جهود الأمن الغذائي، بجانب الإنتاج، القدرة الشرائية للأفراد الذين لا ينتجون الغذاء، كما تدخل أيضاً فيها حركة التوزيع لسلعة الغذاء؛ وهي سلسلة تحريك السلع من مكان الإنتاج إلى مكان الاستهلاك وتشمل التسويق. كذلك فإن من دعامات الأمن الغذائي استتباب الأمن العام والشعور بالأمان لدى المنتج والمستهلك، وتأمين المنتجات من النهب، وأمن وسائل الإنتاج (تأمينها من العبث والتخريب). ومن دعاماته أيضاً

حركة التجارة العالمية والاتصال بالأسـواق العالميـة والاتـصال بالأسـواق العالمية والعلاقات التجارية الخارجية.[28]

وبصفة عامة، فإن هناك محـورين أساسـيين لمفهـوم الأمـن الغـذائي: [29] المحور الأول هو كميـة الغـذاء ونوعـه المطلـوب توافرهـا لتحقيـق الأمـن الغذائي، والمحور الثاني هو كيفية الحصول على الغـذاء؛ سـواء مـن المـصادر المحلية أو الأجنبية، وضـمان تدفقـه مـن تلـك المـصادر؛ فثمـة مجموعـة مـن المهتمين بقضية الأمن الغذائي ركزوا على المحور الأول، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم، وتباينت آراؤهم حول كمية الغذاء المطلوب توافرهـا لتحقيـق الأمـن الغذائي. فمنهم مـن جعـل هـذه الكميـة نـسبية وربطهـا بمـستوى الـدخل والمعيشة في المجتمع، وهو ما يعبر عنـه بـضمان تـدفق الاحتياجـات الغذائيـة المعتادة أو الموضوعية، أو ما يعبّر عنـه بـضمان تـدفق الاحتياجـات الغذائيـة المعتادة أو الموضوعية، أو جعلها مطلقة وهو ما يعبر عنه بضمان حصول كـل فرد على السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الـصحية، وفقـاً للمعـايير المتفـق عليها دولياً بغض النظر عن مستوى دخل الفرد والحياة في المجتمع. ويؤخـذ على الذين ركزوا في اهتمامهم بقضية الأمن الغذائي على تحديـد كميـة الغـذاء ونوعه المطلوب توافرهما، أنهم لم يهتموا بكيفية تحقيق الأمن الغـذائي وسـبل ذلك؛ ومن ثم فإن اهتمامهم هذا يعد اهتماماً نظرياً وليس عملياً.

وفي الجانب الآخر، ركزت مجموعة أخرى من المهتمين بمـشكلة الأمـن الغذائي على المحور الثاني المتمثل في كيفية الحـصول عـلى الغـذاء ومـصادره.

واختلف هؤلاء أيضاً، وتباينت وجهات نظرهم حول كيفية الحصول على كمية الغذاء التي تحقق الأمن الغذائي. فهناك مجموعة المحافظين التي تجعل مفهوم الأمن الغذائي مرادفاً لمفهوم الاكتفاء الذاتي؛ وتعبر عنه بقدرة المجتمع أو الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع السكان بالكمية والنوعية المطلوبة من الإنتاج المحلي، حتى لو تطلب ذلك التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد الزراعية. وبالنسبة إلى هؤلاء، كلما كانت النسبة الكبرى من احتياجات المجتمع الغذائية منتجة محلياً (أي كلما كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية عالية)، كان ذلك أدعى إلى المحافظة على الأمن الغذائي واستدامته وعدم تهديده، كما أن البلدان التي لا تستطيع توفير الغذاء لشعوبها من إنتاجها المحلي، ربما تصبح عاجزة أمام الضغوط التي تواجهها؛ ما يعرض أمنها للخطر، واستقلالها للانتقاص؛ وربما أدى ذلك إلى التبعية الاقتصادية والسياسية، وخاصة في عالم اليوم الذي تسود فيه علاقات سياسية واقتصادية معقدة ومتوترة. ولذلك يرى هؤلاء أن معدل الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية هو أهم مؤشر، بل ربما كان المؤشر الوحيد لمستوى الأمن الغذائي.

ويؤخذ على هذه المدرسة أن تحقيق الأمن الغذائي بمفهوم الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية قد تعارض مع تحقيق مفاهيم أمنية أخرى مثل الأمن البيئي، والأمن المائي، وهدف التنمية الزراعية والاقتصادية المستدامة الذي يستلزم توجيه الموارد نحو الاستخدامات والنشاطات المثلى التي تحقق أفضل العائدات.

وهناك مجموعة أخرى من الذين ركزوا في اهتمامهم بقضية الأمن الغذائي على محور كيفية الحصول على الغذاء ومصادره، ترى أن الأمن الغذائي ليس من الضرورة أن يتحقق فبحسب بالاعتماد على الإنتاج المحلي من الغذاء، ولكن بقدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد احتياجاتها الغذائية. والانتقاد الرئيسي الذي يوجه لهذا المعسكر من المهتمين بقضية الأمن الغذائي هو جعلهم الحصول على الاحتياجات الغذائية من الخارج نتيجة حتمية لامتلاك الموارد المالية اللازمة، وهو افتراض يشوبه كثير من الشكوك والمحاذير ويدحضه كثير من الأحداث والوقائع العملية؛ فعلى سبيل المثال في عام 1965 امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن بيع القمح لمصر في السوق الحرة، على الرغم من قدرتها على سداد قيمته، مستغلة في ذلك الانخفاض الكبير في إنتاج القمح في الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل مصدراً لواردات مصر من القمح.[30]

إن الارتفاع الحاد في أسعار المواد والسلع الغذائية الأساسية الذي تشهده دول العالم منذ عام 2007، والناتج من الأزمة الغذائية العالمية، حال دون تمكن الأفراد من ذوي الدخول المحدودة في بلدان العالم، ولاسيما النامية منها، من الحصول على الكميات الكافية من المواد الغذائية الأساسية، وقد تضافرت أسباب عدة أسهمت في ظهور أزمة الغذاء العالمية بعد الألفية الثالث وأدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء في العالم بشكل غير مسبوق، منها:[31]

1. تدني مستوى الإنتاج الزراعي في البلدان النامية نتيجة فشل السياسات الزراعية والاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي؛ إذ لم تفلح هذه السياسات في توفير الاستثمارات المالية الكافية لإقامة المشروعات الزراعية، فقد تم تركيز هذه الاستثمارات على القطاع الصناعي؛ ما أدى إلى تقليل فرص تحقيق التنمية الزراعية في البلدان النامية، فضلاً عن انخفاض مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي وتوقفه في بعض هذه البلدان، وكذلك ضعف تطويع التقانة الحديثة واستخدامها؛ ما أدى إلى حدوث اختلال في التوازن بين الموارد البشرية والموارد الزراعية في القطاع الزراعي للبلدان النامية.

2. التغيرات المناخية وما نجم عنها من موجات جفاف متعاقبة اجتاحت كثيراً من دول العالم؛ حيث أدت ظاهرة الاحتباس الحراري الناجمة عن تغير أحوال المناخ في العالم وتبدله إلى حصول ارتفاعات غير معهودة في درجات الحرارة؛ ما أدى إلى جفاف بعض الأنهار وغرق أجزاء كبيرة من الشواطئ الساحلية في مناطق أخرى. وقد أدت هذه التغيرات المناخية غير الملائمة كموجات الجفاف ثم موجات الصقيع، التي ضربت أجزاء ومناطق كثيرة في الأعوام الثلاثة السابقة، إلى إتلاف جزء كبير من المحاصيل الزراعية، ولاسيما محاصيل الحبوب في عدد من البلدان الزراعية الكبرى؛ مثل: أستراليا والصين والأرجنتين والهند؛ ما أثّر في حجم المعروض من السلع الغذائية؛ ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء في

العالم؛ حيث قدِّر انخفاض إنتاج الحبوب في أستراليا وكندا مثلاً بنحو 20٪، فضلاً عن قيام بعض البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية، وفرض قيود على صادراتها.

3. ارتفاع أسعار النفط وزيادة التوجه نحو استخدام المنتجات الغذائية لأغراض غير غذائية كإنتاج الوقود الحيوي؛ حيث أدى ارتفاع سعر النفط إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية؛ ومنها مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة والمعدات الزراعية الأخرى؛ ما أدى إلى ارتفاع كلف الإنتاج الزراعي؛ ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع أسعار النفط حفز البلدان الصناعية نحو التوجه إلى إنتاج الوقود الحيوي بوصفه بديلاً أقل تكلفة من النفط، وأقل ضرراً على البيئة، لكن لهذا التوجه أثره السلبي في كميات الغذاء المعروضة في العالم، التي أخذت بالانخفاض نتيجة توجيه المنتجات الغذائية نحو إنتاج الإيثانول وزيت الديزل الحيوي.

4. تغير العادات الاستهلاكية لبعض البلدان الآسيوية، ولاسيما الصين والهند؛ إذ أدى ارتفاع مستويات المعيشة في هذه البلدان، والناتج من تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، إلى ظهور طبقات تتمتع بقدرة شرائية عالية؛ ما أدى إلى حدوث موجات طلب إضافية على منتجات الحبوب واللحوم والألبان؛ ما أسهم في ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

5. مضاربة الأثرياء في أسعار المواد والسلع الغذائية من خلال عقود الشراء المستقبلية، وتحقيق مئات المليارات من الأرباح السريعة، وعلى حساب الفقراء في العالم. لقد أدى الانفتاح التجاري العالمي والتطورات المتسارعة في تقنيات الاتصال والمعلوماتية إلى سهولة دخول المضاربين إلى البورصات العالمية، كما أسهم تخفيف القيود المفروضة على التسهيلات الائتمانية للمضاربين، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية في زيادة الطلب على الغذاء؛ ومن ثم ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في السوق العالمية، فضلاً عن قيام الشركات العالمية المنتجة لمستلزمات الإنتاج باحتكار تلك المستلزمات التي تعد في غاية الأهمية للإنتاج الزراعي (كالبذور المحسنة والأسمدة والمكننة والمبيدات... إلخ)، تحت ذريعة حقوق الملكية الفكرية، وفي المقابل ضعف الإمكانات المالية والفنية والتقانية والمراكز البحثية للدول النامية بما يعوق إنتاج تلك المستلزمات.

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة الغذاء العالمية الحالية تدل على مدى تعقّد المشكلة وصعوبة إيجاد حلول سريعة لها، كما أنها تعد أكثر خطورة من الأزمات الغذائية العالمية السابقة، وذلك لأسباب عدة، أهمها:[32]

1. استخدام الحبوب الاستراتيجية بوصفها مصدراً من مصادر الطاقة في العالم، والمتمثلة بالوقود الحيوي؛ نظراً إلى انخفاض تكاليف إنتاجه نسبياً، وكونه صديقاً للبيئة. وهذا ما عزز خطورة أزمة الغذاء العالمية

الحالية؛ فقد ارتفع معدل استخدام الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي في العالم بمقدار الربع بين عامي 2000 و2008.

2. في ظل أزمة الغذاء العالمية الحالية، يبرز دور الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تسعى لإنتاج ما يضمن الأمن الغذائي للبلدان النامية كالحبوب والبقوليات، ولكن تسعى لإنتاج المنتجات الزراعية التي تلبي حاجات المستهلكين في البلدان المتقدمة، وتعمل على تحفيز البلدان النامية نحو إنتاج المنتجات الزراعية المعدّة للتصدير، والتي تلبي رغبات المستهلكين في البلدان المتقدمة أيضاً، وليس رغبات المستهلكين المحليين في هذه البلدان؛ كالفراولة والمانجو والخيار والطماطم. ونتيجة لهذا النشاط الكبير للشركات المتعددة الجنسيات، نجد الآن مقاطعات بأكملها في الفلبين والمكسيك وأمريكا الوسطى، قد تحولت إلى الإنتاج والتصدير للفراولة والأناناس والخيار والمانجو، على حين يعاني سكان هذه البلدان نقصاً في التغذية.

3. احتكار الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات لمدخلات الإنتاج الزراعي؛ كتصدير بذور محسنة، بحيث يتم استخدامها لمرة واحدة فقط، ولا تمكن إعادة زراعتها أو إنتاجها إلا عن طريق شراء البذور مرة أخرى من هذه الشركات؛ ما يعني أن أي بلد نامٍ لا يخضع لشروط هذه الشركات العملاقة، سوف يواجه صعوبات في الحصول على المستلزمات الضرورية لإنتاجه الزراعي، والتي لا يمكن تطوير الإنتاج الزراعي من دونها.

مما سبق، يمكن القول: إن مواجهة أزمة الغذاء العالمية الحالية، ولاسيما بالنسبة إلى الدول العربية، تكمن في تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن ضمنها التنمية الزراعية، آخذين في الحسبان الاهتمام بالتنمية الزراعية، من حيث زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي، ومساواته في هذا الجانب مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني على الأقل، فضلاً عن تسريع إقامة المشروعات الزراعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وتوفير الخدمات والبنى الأساسية الضرورية لها، وأن تعمل حكومات الدول العربية على توفير الدعم المناسب وفي الوقت المناسب للمنتجين الزراعيين؛ أسوة بالدول المتقدمة، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

محاور الأمن الغذائي العربي وتطور فجوة الغذاء العربية

1. محاور الأمن الغذائي العربي

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل بكثير من العوامل التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها. ومن أهم تلك العوامل إمكانات توريده، والمستوى التقاني والأداء الاقتصادي. وتعتمد قدرات الدول وإمكاناتها للإنتاج الزراعي على الرصيد الذي تملكه من الموارد الزراعية الأساسية، وأيضاً على معدل ما تبلغه من مستويات الكفاءة في استغلال تلك الموارد وتوزيعها بين أوجه استخداماتها البديلة، والتوليف الأمثل فيما بينها.

وبصفة عامة، تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا ما أُحسن استخدام تلك الموارد، وتوافر مناخ الاستثمار الزراعي الملائم، بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي. وقد قدرت المساحة المزروعة في العالم العربي عام 2011 بحوالي 68.9 مليون هكتار تشكل نحو 4.9٪ من إجمالي مساحة العالم العربي، ونحو 1.4٪ من إجمالي المساحة الزراعية في العالم والمقدرة بنحو 4869.7 مليون هكتار في عام 2011،[33] ونحو 35٪ من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي.[34]

ويلاحظ أن هناك استقراراً نسبياً في نسبة الأراضي الزراعة إلى المساحة الأرضية الكلية على المستويين العربي والعالمي؛ حيث بلغت على المستوى العربي حوالي 4.9٪، أما عالمياً فنحو 11.8٪ في عام 2011. وترتفع نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الجغرافية عن 25٪ في ثلاث دول عربية، وهي: تونس وسوريا ولبنان، وتراوح بين 3٪ و16٪ في المغرب وفلسطين والسودان والبحرين والعراق ومصر والجزائر والأردن، وتنخفض إلى أقل من 3٪ في باقي الدول العربية.[35]

أما بالنسبة إلى موارد الثروة البشرية فتقدر أعداد سكان العالم العربي عام 2011 بحوالي 368 مليون نسمة، منهم حوالي 159.3 مليون نسمة

(43.3٪) سكان ريفيون. وتعد معدلات نمو السكان مرتفعة نسبياً وتشكل أحد التحديات التي تواجه الجهود التنموية؛ إذ يقدر المعدل السنوي لنمو السكان خلال الفترة 1995-2011 بنحو 2.4٪، مقارنة بنحو 1.25٪ على مستوى العالم. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة أعداد سكان الريف العربي إلى إجمالي سكان العالم العربي بدأت في التناقص منذ منتصف التسعينيات، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر في معظم الدول العربية؛ بسبب اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، والاختلال في توزيع الخدمات والمرافق العامة، وفرص العمل ومستويات الأجور، التي تعد عوامل طاردة للعمالة الزراعية. هذا إلى جانب ضعف حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وضعف البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة، وخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي في الريف العربي.[36]

وجدير بالذكر أن الأهمية النسبية لإسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تتفاوت تفاوتاً ملحوظاً في ما بين الدول العربية. ويعكس متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي التطور في قيمة الناتج المحلي الزراعي مقترناً بالتطور الحادث في عدد السكان في كل دولة أو على مستوى العالم العربي. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي نحو 323 دولاراً عام 2009، وارتفع إلى حوالي 347 دولاراً في عام 2010، ونحو 373 دولاراً في عام 2011، مقارنة بنحو 394 دولاراً على المستوى العالمي.

ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي تفاوتاً واضحاً في ما بين الدول العربية وبين بعضها؛ نتيجة لأهمية قطاع الزراعة في كل دولة، وكذلك عدد سكانها.

وتبعاً لقيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي يمكن تقسيم دول العالم العربي إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى، تمثل مجموعة الدول المرتفعة الدخل الزراعي، وتضم اثنتي عشرة دولة، هي: السودان وسوريا ومصر والجزائر والمغرب ولبنان والسعودية وسلطنة عمان والإمارات وتونس وليبيا والعراق. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في تلك الدول 389 دولاراً في عام 2011. وأما المجموعة الثانية وهي الدول المتوسطة الدخل الزراعي التي تضم ست دول عربية، فهي: موريتانيا واليمن والأردن وفلسطين والبحرين والصومال؛ فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي فيهما حوالي 119 دولاراً. أما المجموعة الثالثة فتتمثل في الدول المنخفضة الدخل الزراعي، وهي: جيبوتي، وقطر، والكويت. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في تلك الدول في المتوسط 46 دولاراً عام 2011.[37]

وبتحليل تطور إنتاج الدول العربية من مجموعة محاصيل الحبوب والسكر المكرر والزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية والسميكة خلال العقود الثلاثة الماضية – كما هو مبين في الجدول (1) في الملحق – يتضح ما يأتي:[38]

1. ازداد متوسط مساحة محاصيل الحبوب بنحو 15.2٪ بين عقدَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وبنحو 3.6٪ بين عقدي التسعينيات والأول من القرن الحالي.

2. ازداد متوسط الإنتاج لتلك المحاصيل بنحو 42.6٪ بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وبنحو 22.3٪ بين عقدي التسعينيات والأول من القرن الحالي.

3. ازداد متوسط إنتاجية محاصيل الحبوب بنحو 23.3٪ بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وبنحو 18.2٪ بين عقدي التسعينيات والأول من القرن الحالي.

4. ازدادت أيضاً متوسطات المساحة والإنتاج والإنتاجية للقمح والأرز والذرة الشامية بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات، بنسب أعلى من نظيراتها بين عقدي التسعينيات والأول من القرن الحالي.

5. ازدادت متوسطات إنتاج الزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات بنسب أعلى من نظيراتها بين عقدي التسعينيات والأول من القرن الحالي.

6. أما اللحوم والأسماك فقد ازدادت متوسطات إنتاجهما بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات، بنسب أقل من نظيراتها بين عقدي التسعينيات والأول من القرن الحالي.

ويتضح مما سبق أن الجهود التي بُذلت لتطوير إنتاج تلك المحاصيل خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين لم تواكبها جهود مماثلة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة؛ ما انعكس على انخفاض نسب الزيادة التي تحققت في كل من الإنتاج والمساحة والإنتاجية لتلك المحاصيل بين عقدي التسعينيات والأول من الألفية الثالثة، مقارنة بنسب زيادتها بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

ويلاحظ أيضاً تزايد إنتاج اللحوم والأسماك والألبان خلال عقدي التسعينيات والأول من الألفية الثالثة؛ وهو ما قد يعزى إلى الاهتمام الذي حظي به قطاعا الإنتاج الحيواني والسمكي في كثير من الدول العربية؛ لتحسين أوضاع هذين القطاعين. ويدعو ذلك إلى بذل مزيد من الجهود لتطوير معدلات نمو المنتجات الحيوانية والسمكية في العالم العربي، وخاصة أن إنتاجية الوحدة الحيوانية لا تزال متدنية مقارنة بمثيلاتها على مستوى العالم، وأن موارد الثروة السمكية وإمكانات الاستزراع السمكي غير مستغلة الاستغلال الكامل. ويمكن أن تشمل تلك الجهود زيادة حجم الاستثمارات وتوفير التمويل اللازم لبرامج الإنتاج الحيواني والسمكي ومشروعاتها، وبرامج تطوير النظم الرعوية التقليدية، وتأهيل المراعي وتوفير الخدمات البيطرية.

وعلى الرغم مما حدث من تطورات مهمة في مجال توفير الغذاء وإتاحته عن طريق زيادة إنتاج السلع الغذائية في العالم العربي باستخدام التقنيات التي

أثرت إيجابياً في الإنتاجية الزراعية في كثير من الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، فإنه مازالت هناك فجوة تقانية زراعية ملحوظة، وخاصة في الدول العربية الزراعية الرئيسية التي تسودها الزراعة المطرية التقليدية، والأساليب التقليدية للرعي والصيد. وقد تمت الإشارة سابقاً إلى تدني معدلات استخدام الميكنة الزراعية والأسمدة، و"التقاوي" والبذور المحسنة في الزراعة العربية. ويسهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفجوة التقانية، القصور الواضح في الاستثمارات الموجهة إلى البحوث والتطوير التقاني الزراعي في البلدان العربية، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة. غير أن المجال لا يزال متسعاً لمزيد من الاهتمام لتطوير تطبيقات نقل التقانة الحديثة لتحسين الإنتاجية الزراعية، بجانب توفير التمويل اللازم لمشروعات إنتاج الغذاء الاستثمارية.

2. تطور فجوة الغذاء العربية

يتم تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في العالم العربي على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك؛ أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، بافتراض عدم وجود مخزونات مرحَّلة، ومن دون تضمين تجارة السلع الغذائية البينية العربية؛ إذ إن فجوة الغذاء العربية تعنى بالسلع التي تستوردها الدول العربية من خارج العالم العربي. وتمثل مجموعة محاصيل الحبوب (القمح، والشعير، والذرة الشامية، والأرز، والذرة

الرفيعة) الثقل الأكبر في سلة الغذاء العربية؛ حيث إنها تشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة في العالم العربي، وتسهم بأكثر من 5٪ من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية.

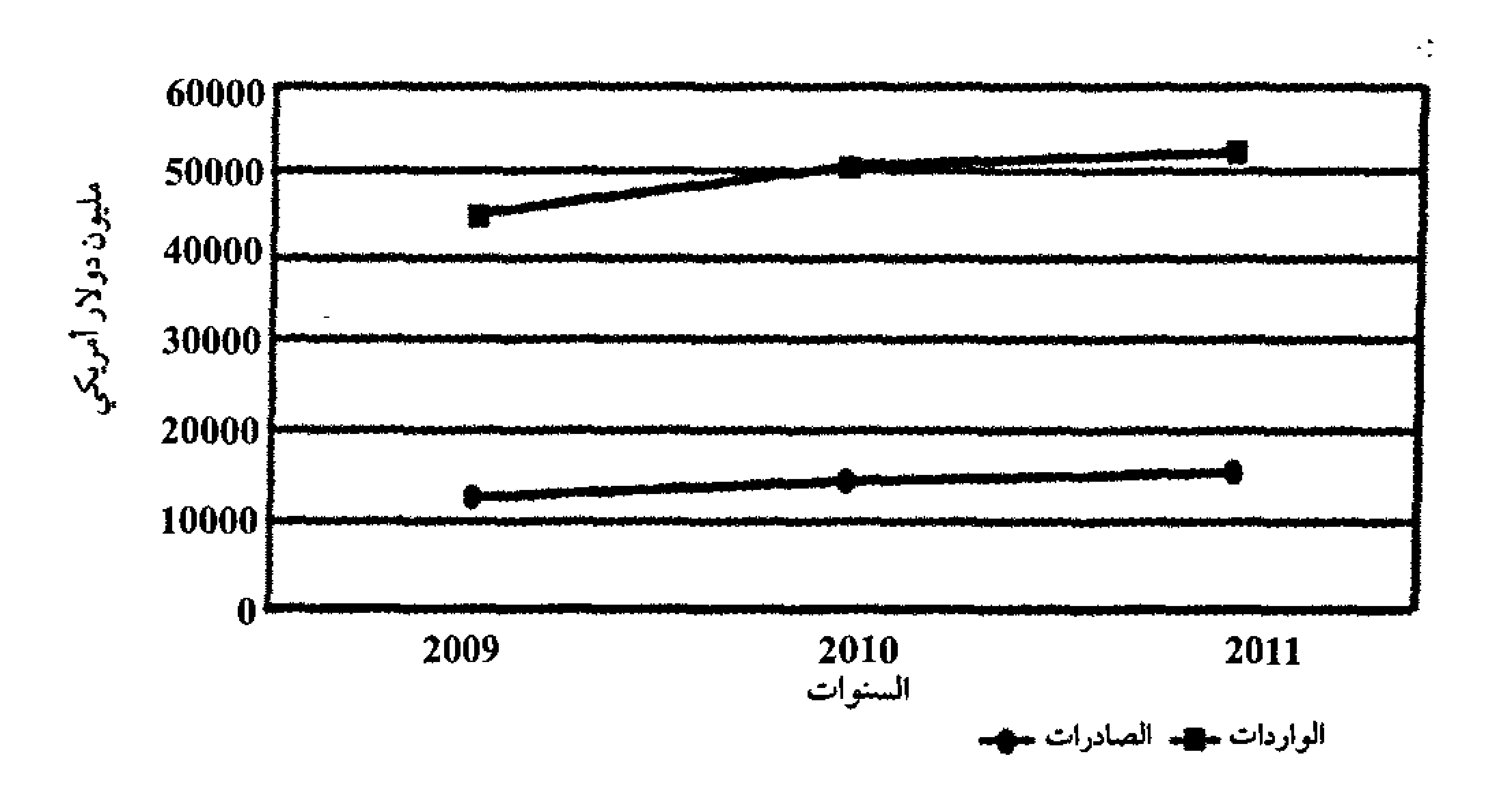
وتوضح بيانات الجدول (2) في الملحق، قيمة الفجوة الغذائية العربية، وإسهام مختلف السلع الغذائية في العجز. ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة الفجوة قد استقرت بين عامي 2010 و2011 في حدود 34.3 مليار دولار، وأن مجموعة سلع الحبوب تسهم وحدها بنحو 53.1٪ من قيمة العجز، بينما تسهم الزيوت النباتية، والألبان ومنتجاتها، والسكر بنحو 13.5٪، و8.2٪، و6.8٪ لكل منها على التوالي؛ أي أن هذه السلع مجتمعة تسهم بنحو 81.6٪ من قيمة العجز الغذائي. وعلى المستوى القُطري تسهم كل من السعودية والإمارات والجزائر ومصر بما نسبته 61.6٪ من إجمالي تقديرات قيمة الفجوة الغذائية الكلية كمتوسط خلال الفترة 2009–2011، وتتوزع هذه النسبة على الدول الأربع بنحو 20.2٪، و15.4٪، و13.6٪، و12.4٪ لكلٍ منها على التوالي، وذلك كما هو موضح في بيانات الجدول (3) في الملحق.

وجدير بالذكر أن إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية،[39] قد تأثرت بما شهدته تجارة السلع الزراعية العالمية في السنوات الأخيرة من تقلبات نتيجة لاستمرار تقلبات أسعار الغذاء الرئيسية وارتفاعها في الأسواق العالمية. وقد ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 15٪ في الفترة ما بين تشرين

الأول/ أكتوبر 2010 وكانون الثاني/ يناير 2011 وفقاً لمؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء. وشهدت الأشهر الستة الأخيرة من عام 2011 استمرار الزيادات في الأسعار العالمية للقمح والذرة والسكر وزيوت الطعام، مع ارتفاع أقل نسبياً في أسعار الأرز. وقد أسهمت هذه الزيادات في أسعار الذرة والسكر والزيوت في رفع تكلفة كثير من أنواع المواد الغذائية الأخرى. وقد تأثرت الدول العربية، التي تعد في معظمها دولاً مستوردةً للغذاء، بمجمل هذه الأوضاع؛ حيث شهدت تجارتها من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2009-2011.[40] ويوضح ذلك الشكل (1).

الشكل (1)

تطور قيمة الصادرات والواردات الغذائية العربية

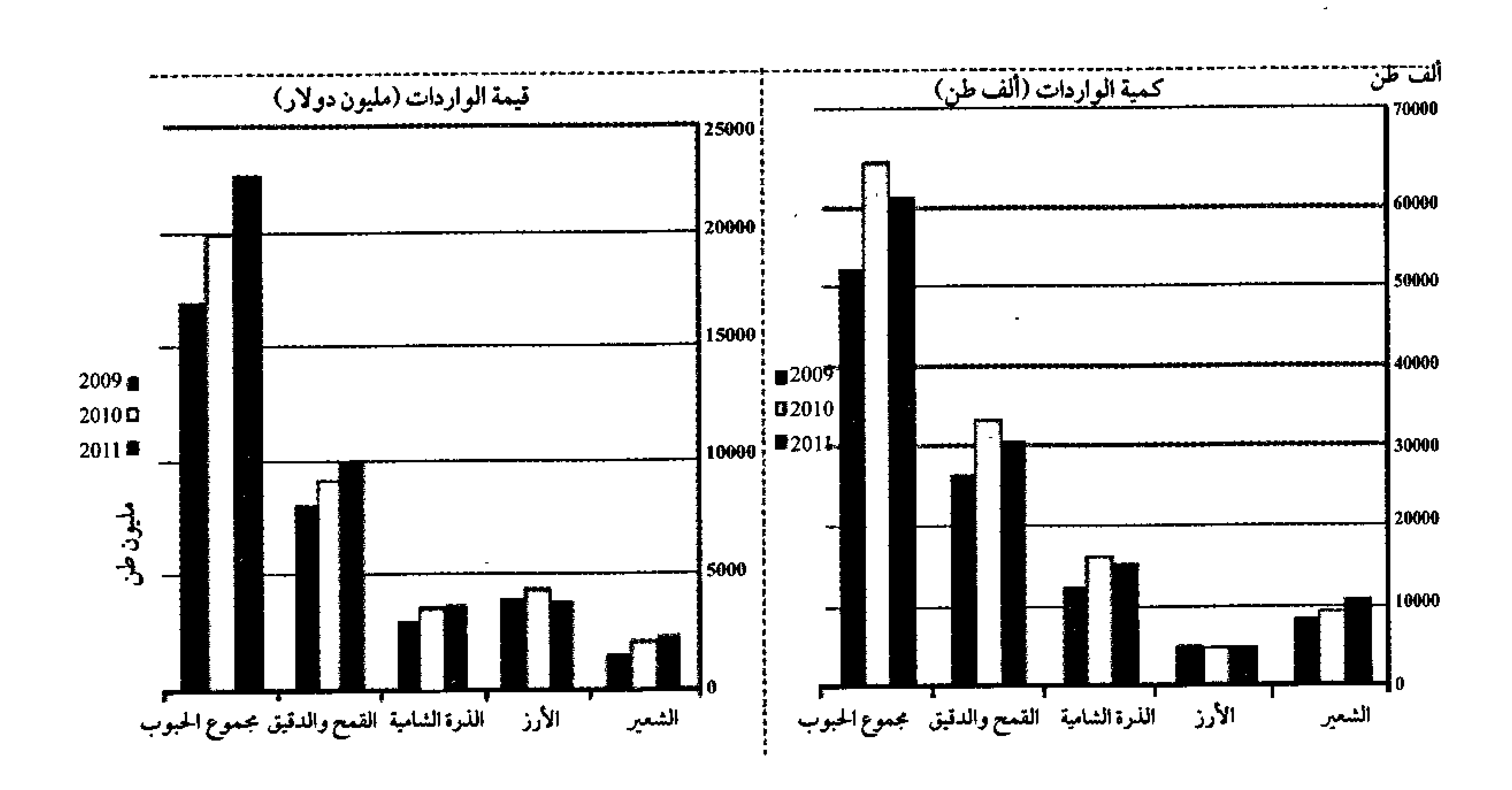


المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012)، ص30.

وعلى الرغم من انخفاض الكميات المستوردة من مجموعة الحبوب الرئيسية في عام 2011 بنسبة 6.3٪ عما كانت عليه في عام 2010، فإن قيمة وارداتها ارتفعت من إجمالي قيمة تجارة السلع الغذائية الرئيسية (قيمة الصادرات والواردات) بنحو 33.4٪ عام 2011 مقابل 30.8٪ لعام 2010، و29.8٪ لعام 2009؛ وهو ما يعكس أثر ارتفاع الأسعار (كمية أقل بقيمة أكبر)، كما يوضحه الشكل (2).

الشكل (2)

تطور كمية الواردات العربية وقيمتها من مجموعة الحبوب الغذائية



المصدر: المرجع السابق، ص30.

وفي المقابل، تحقق الدول العربية فائضاً تصديرياً في بعض السلع الغذائية، بلغت قيمته في عام 2011 نحو 2.45 مليار دولار، أسهمت فيه الخضراوات بنحو 1.18 مليار دولار، والأسماك بنحو 0.81 مليار دولار، والفاكهة بنحو 0.41 مليار دولار. وتشير بيانات التجارة الزراعية العربية البينية المتحصل عليها من إحدى عشرة دولة عربية إلى أن قيمة التجارة الزراعية البينية في عام 2009 قد بلغت نحو 6.1 مليارات دولار تعادل نحو 10.8٪ من حجم التجارة الزراعية العربية في العام ذاته البالغة نحو 56.7 مليار دولار في عام 2010. وبلغت قيمة التجارة الزراعية البينية نحو 6.2 مليارات دولار تعادل نحو 9.2٪ من حجم التجارة الزراعية في العالم العربي في العام نفسه، وهي المقدرة بنحو 66 مليار دولار، كما هو موضح في الجدول (4) في الملحق. وقد قدرت قيمة الصادرات الزراعية البينية في عام 2010 بنحو 4.3 مليارات دولار، وتشمل تلك الصادرات: سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر واللحوم والألبان ومنتجاتها.

وحتى تكتمل الصورة، فإنه لابد من تحليل نسب الاكتفاء الذاتي؛ حيث إن تحليل تلك النسب يُمكّن من التعرف إلى حقيقة الوضع الإنتاجي من مختلف السلع الغذائية؛ إذ توضح مقدرة الإنتاج المحلي في العالم العربي على مقابلة الاحتياجات الاستهلاكية. وتتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة المتطلبات الاستهلاكية للمواطن العربي. وعلى المستوى العام في

العالم العربي، يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي منها. تتمثل المجموعة الأولى في السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وذات الفائض التصديري، وتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي منها ما بين 99٪ و104٪، وهي: البطاطا والأسماك والخضراوات والفاكهة. وتشمل المجموعة الثانية السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسطة التي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية منها، وتتمثل في البقوليات والمنتجات الحيوانية. أما المجموعة الثالثة فتتضمن السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة، التي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أكبر على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية منها، وتتضمن سلع السكر والزيوت النباتية والحبوب؛ حيث بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي منها في عام 2011 نحو 29.6٪، و30٪، و47.3٪ على التوالي، كما هو موضح في الجدول (5) في الملحق.

تحديات الأمن الغذائي العربي

ومن الواضح أن المنطقة تواجه تحديات الأمن الغذائي المتمثلة في التناقص المستمر لنصيب الفرد من الأراضي والمياه المتاحة، المصحوب بالزيادة المستمرة في أسعار الأغذية، والجوع، وسوء التغذية، وانعدام أمن سبل معيشة صغار الفلاحين. ومما يدفع إلى التشاؤم زيادة أسعار الأغذية واتجاهها المتصاعد نتيجة لتضافر عوامل عدة، منها: (1) الارتباطات القوية

بين أسواق النفط وأسواق الأغذية الدولية، (2) زيادة الطلب نتيجة الزيادة السكانية في العالم، وزيادة حصص اللحوم والبيض ومنتجات الألبان في سلال الغذاء، (3) موجات الجفاف في المناطق المنتجة للحبوب، (4) تنافس الوقود الحيوي مع الغذاء من أجل المادة المدخلة والأراضي الصالحة للزراعة، (5) السياسات الزراعية الضعيفة وغير المواتية التي تطبق في معظم البلدان النامية، (6) المضاربات التجارية في السلع الزراعية. وبالإضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية الإقليمية والدولية التي لم يتغير أي منها حتى الآن، هناك القيود الطبيعية والبيئية التي يفرضها التغير المناخي، وانخفاض كميات المياه الجوفية الصالحة للري، واتساع رقعة التصحر، وانخفاض خصوبة التربة. وتتجلى العوامل الهيكلية الطويلة الأمد التي تقود إلى انعدام الأمن الغذائي العالمي بصورة أكثر وضوحاً في المنطقة العربية بما فيها من ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وارتفاع معدلات استهلاك الفرد، أما من جهة العرض فهناك التضاؤل في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، وفي كمية المياه المتجددة.[41]

وجدير بالذكر أن الدول العربية عرضة لتقلبات أسواق السلع الدولية؛ نظراً إلى اعتمادها الكبير على الأغذية المستوردة؛ فهي تعد أكبر مستوردي الحبوب في العالم. ويثير الاعتماد الكبير على واردات الأغذية مخاوف بشأن الأمن الغذائي؛ حيث يؤدي الاعتماد على أسواق السلع الدولية إلى زيادة المخاوف بشأن كل من الأسعار والإمدادات. وفيما يتعلق بالسعر، يمارس

ارتفاع أسعار الأغذية ضغوطاً هائلة على الأسرة وعلى الموازنات القُطرية. ومن ناحية الإمدادات، تمثل خمس دول مصدرة: (الأرجنتين وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) 73٪ من حركة التجارة العالمية في الحبوب؛ بما يؤدي إلى أن الحصول على الحبوب المستوردة أصبح يعتمد إلى حد كبير على الأحداث الجارية في هذه الدول وعلاقات الدول العربية معها.[42]

وتزداد الصورة قتامة إذا لاحظنا أنه لم يترتب على الزيادة في أسعار المواد الغذائية ارتفاع في دخول الفلاحين أنفسهم. وعوضاً عن ذلك؛ عادة ما أفضت الزيادة في أسعار المواد الغذائية إلى تعاظم الضغوط المالية على الفلاحين، وعلى الأخص على صغار الفلاحين. وكان لارتفاع أسعار الأغذية تأثير في أسعار المواد الغذائية المستوردة والمحلية معاً؛ فقد سجلت مصر، على سبيل المثال، أكبر ارتفاع في أسعار المواد الغذائية في العالم، ومن المفارقات أن تشهد المواد الغذائية المنتجة محلياً ارتفاعاً في أسعارها يفوق الزيادة في أسعار المواد الغذائية المستوردة. وقد استجابت الحكومات لذلك بالاستمرار في التركيز على الدعم الذي لا يتجاوز كونه ضمادة قصيرة الأمد، بدلاً من استخدام الدعم بوصفه جزءاً من مقاربة كلية لتحقيق الأمن الغذائي، والتنمية الزراعية، وتحسين سبل عيش الفلاحين لضمان الأمن الغذائي للأسر المعيشية بتقديم السلع الغذائية الأساسية إلى السكان بأسعار ثابتة و"في متناول اليد".

ومع ذلك، فقد ظهرت في الآونة الأخيرة علامات إيجابية على زيادة الاهتمام بالتنمية الريفية في دول بعينها، منها: المملكة العربية السعودية والمغرب. وتهدف الخطة الخضراء التي بدأ تفعيلها في المغرب عام 2010 إلى دعم صغار الفلاحين المحرومين، بيد أن الوقت مايزال مبكراً لتقويم تأثير هذه الخطة، فضلاً عن أن عدم الاهتمام بتهديدات الأحوال الجوية القصوى مثل مخاطر موجات البرد المفاجئة يقلل من فاعليتها. وهذا هو ما حدث بالفعل، ففي شباط/ فبراير 2012 تأثر محصول البطاطا كله تقريباً ومعظم محصول قصب السكر بموجة برد لم تكن في الحسبان. وجدير بالذكر، أن البطاطا وقصب السكر يعدان من أهم المحاصيل التي توجه نحو التصدير.

ومن ناحية أخرى، حدث تغير أساسي في سياسة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ تحولت المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى؛ مدفوعةً بالندرة المتزايدة في المياه؛ إلى حيازة أراضٍ في بلدان أجنبية لضمان إمدادات المواد الغذائية عن طريق الملكية المباشرة. ويمكن أن تساعد هذه الاستثمارات في الأراضي الزراعية على تحقيق مصلحة الفقراء إذا ما أدت إلى تحفيز القدرة الإنتاجية الزراعية، وطورت نظُم البحوث الزراعية الوطنية، وزادت من معدلات التوظيف ورفع المهارات في القطاع الزراعي والاقتصاد غير الزراعي، بالإضافة إلى تأثير مثل هذه الاستثمارات على خفض معدلات الفقر الريفي في الدول المضيفة. ويتوقف تأثير مثل هذه الاستثمارات على

الفقر الريفي في البلدان المضيفة أيضاً على إذا ما كانت هذه الاستثمارات ستوجه لتشجيع كبار الفلاحين أو للنهوض بصغار الفلاحين وتطوير نظُم الري التي يستخدمونها.

ويمكن تقسيم أهم العقبات والتحديات التي تواجه أي استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي إلى تحديات داخلية وتحديات خارجية.

1. تحديات داخلية

ويأتي على رأسها:[43]

- ندرة الموارد المائية وتركيز السياسات على تنمية العرض من دون ترشيد الطلب: إن الموارد المائية العربية محدودة وشحيحة بدرجة كبيرة، وتتسم كفاءة استخدامها أيضاً بالانخفاض الواضح. وقد ركزت السياسات المائية العربية خلال الفترة الماضية على إدارة عرض الموارد المائية من دون توجيه اهتمام مماثل لجانب الطلب على المياه. ومن ثم، ظلت كفاءة استخدام المياه منخفضة؛ وأدى إهمال ترشيد الطلب إلى إهدار جزء كبير مما أضافته سياسة إدارة العرض إلى الموارد المائية العربية.

- تواضع التقدم التقاني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة: يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة العربية في القدرة على

التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم في مجالات التطوير التقاني للزراعة العربية، فإنه كان تقدماً محدوداً قياساً لما كان يمكن تحقيقه، وما تحقق في كثير من الدول النامية الصاعدة. ويُعزى ذلك إلى ضعف الإطار المؤسسي لمجالات البحث والإرشاد والتمويل الزراعي ومنظمات المزارعين، إلى جانب التحديات الجديدة نتيجة لاحتكار الشركات العالمية الكبرى إنتاج أصناف البذور والسلالات المحسنة، وخاصة في ظل اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية.

- سياسات الأمن الغذائي تركز على محور الاكتفاء الذاتي من دون المحاور الأخرى: يتبنى كثير من الدول العربية مفهوماً للأمن الغذائي يرتكز على تحقيق أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في إطار منظور قُطري، ومن دون إيلاء اهتمام خاص لباقي محاور الأمن الغذائي المتعلقة بجودة الغذاء وسلامته، واستقرار المعروض من سلع الغذاء في الأسواق، وتأمين حصول الطبقات الفقيرة على احتياجاتهم الضرورية من سلع الغذاء.

- تركيز السياسات الزراعية القُطرية على الإنتاج دون التسويق والتصنيع الزراعي: هناك خلل واضح بين جهود تنمية الإنتاج الزراعي من

جانب، وجهود تنمية خدمات تسويق هذا الإنتاج من جانب آخر؛ إذ تم استثمار أموال كثيرة نسبياً في مجالات تنمية الإنتاج من دون أن يصاحب ذلك ضخ استثمارات ملائمة لتطوير تسويق هذا الإنتاج وتصنيعه؛ ما ينطوي على إهدار شطر كبير من الإنتاج، وتقليص الأثر التنموي للاستثمارات في قطاع الإنتاج.

- ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية الزراعية العربية: مايزال التنسيق العربي على مستوى السياسات الاقتصادية والتجارية والزراعية يتسم بقدر كبير من التواضع مع ضعف الاهتمام بالمنظور التكاملي للتنمية؛ ما أضاع مكاسب كبيرة كان بإمكان الزراعة العربية تحقيقها، وأدى إلى زيادة معدلات الهدر في استخدام الموارد، وأضعف قدرة الزراعة العربية على المنافسة في الأسواق العالمية.

2. تحديات خارجية

هناك عدد من المتغيرات العالمية التي تؤثر في أي استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، منها:

- تحرير التجارة الزراعية الخارجية: تقوم الدول المتقدمة بدعم إنتاجها الزراعي ودفع تعويضات مباشرة لمزارعيها؛ ما أسهم في إيجاد فوائض زراعية كبيرة يتم تصدير جزء منها إلى الدول النامية بأسعار أقل من

تكاليف إنتاجها الفعلية، وهذا من شأنه منافسة الإنتاج الزراعي في الدول النامية بشكل يؤدي إلى ضعفه وانهياره؛ ومن ثم لجوء الدول النامية إلى الاستيراد لضعف القدرة على المنافسة. وعلى سبيل المثال، بلغ الدعم الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 نحو 372 مليار دولار؛ ما أتاح لمنتجاتها الزراعية المنافسة بسهولة مع السلع المماثلة في السوق العالمية.

- تعرُّض الأسواق العالمية للغذاء لتقلبات حادة بين الصعود المفاجئ نتيجة للتغيرات في كل من جانبي الطلب والعرض، وهو ما عُرف بأزمة الغذاء العالمية، ثم انهيارها عقب ما تعرض له المجتمع الدولي من أزمة مالية حادة. وفي جميع الأحوال، استمرت أسعار الغذاء أعلى من معدلاتها قبل أزمة الغذاء. ومن الطبيعي أن تنعكس آثار هاتين الأزمتين على الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية الزراعية ومستويات دخول المزارعين وخاصة الصغار منهم.[44]

- التغيرات المناخية العالمية وبروز ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيراتها السلبية في الإنتاج الزراعي في معظم الدول النامية: ويتمثل أحد المخاوف التي تواجهها الدول العربية في مدى تكرار تعرض الأقاليم الرئيسية المصدرة للحبوب للجفاف والفيضانات. ولا تعد البحوث التي يتم إجراؤها حول تأثير الاحتباس الحراري في متوسط إنتاج الحبوب بحوثاً

نهائية. ومع ذلك، فهناك أدلة على إمكانية حدوث زيادة في متوسط الإنتاج. وهناك دراسات تشير إلى أن الإنتاج العالمي للحبوب يمكن أن ينخفض بنسبة 5٪ بين عامي 1996 و2060 على الرغم من الاستثمار المعتدل في مجال التكيف مع تغير المناخ.[45]

- تغير أسعار النفط: يعد النفط بمنزلة المكون الرئيسي للديزل والأسمدة، حيث يعد هذان العنصران أساسيين من عناصر المدخلات الزراعية. وتزداد تكلفة نقل الأغذية أيضاً مع ارتفاع سعر الوقود. ومع ذلك، تشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أنه عند ارتفاع أسعارالنفط إلى أكثر من 50 دولاراً للبرميل، فإن أسعاره وأسعار السلع الغذائية تتحرك معاً، وعندما ينخفض سعر برميل النفط إلى أقل من 50 دولاراً للبرميل، تنقطع العلاقة بين أسعار النفط والأغذية؛ ومن ثم سوف يصبح منتجو النفط، في معظم الظروف، بمعزل عن الزيادات التي تحدث في أسعار السلع الغذائية. ومع ذلك، إذا ما انخفضت أسعار النفط وارتفعت أسعار السلع الغذائية، فسوف تصبح الدول المنتجة للنفط أقل قدرة على تمويل أي ارتفاع مستقبلي في الأسعار، مثلما تكون الحال عليه حينما تنخفض أسعار النفط ويصاب الإقليم بالجفاف الشديد. ويمكن أن تؤثر أسعار النفط المتزايدة أيضاً في أسعار السلع من خلال زيادة حجم الطلب على الوقود الحيوي، الذي يؤدي إلى تحويل الحبوب والسكر من مواد غذائية إلى وقود.[46]

تفعيل دور المشـروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي

على الرغم من التحسن الذي طرأ على إنتاج الغـذاء منـذ بدايـة الثـورة الخضـراء وتقلّص نسبة الأفراد المهددين بعدم الأمن الغذائي ونقص التغذية، فإنه مازال هنـاك 854 مليـون فـرد يمثلـون 18٪ مـن سـكان العـالم النـامي يواجهون مشكلة عدم توافر الأمن الغذائي، و166 مليون طفل يعانون سـوء التغذية، و10 ملايين طفل يتحولون سنوياً إلى معاقين عقلياً وجسدياً؛ بسبب سوء التغذية، وما بين 5 و7 ملايـين طفـل يموتـون سـنوياً؛ بـسبب أمـراض مرتبطة بسوء التغذية. ولانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تكاليف باهظة يتحملها الأفراد والعائلات والمجتمعات والأمم. وفي هـذا الإطـار أشـارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن حالات نقص الأغذية والفيتامينات والمعادن الضـروريـة؛ تودي بحياة أكثر من خمـسة ملايـين طفـل كـل سـنة. ويكلـف نقص التغذية البلدان النامية حياة ملايين الأفراد الذين تتنـاقص أعمارهـم أو يتأثرون؛ بسبب العجز الراجع إلى سوء التغذية، كما أن البلدان الناميـة تفقـد مئات المليارات من الدولارات؛ بسبب فقـدان الإنتاجيـة والـدخل، ونقـص الاستهلاك؛ بسبب الوفاة المبكرة، أو العجز، أو التغيب عن العمـل. كـذلك تقدر التكاليف الطبية التي تعد أهـم التكـاليف المبـاشرة المترتبـة عـلى سـوء التغذية في البلدان النامية بنحو 30 مليار دولار في السنة.[47]

ولا شك في أن انعدام الأمن الغذائي يعد من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ فالطعام هو أول مقومات الحياة، وعدم توافره بالصورة المطلوبة؛ يؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن؛ ولذلك، فإن توفير الطعام للسواد الأعظم من السكان، وبأسعار تناسب دخولهم، يعد من أهم دواعي استتباب الأمن في المجتمع، ويعد مؤشراً للعلاقة بين الحكومات ومواطنيها. وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي بوصفه مدخلاً للأمن الإنساني يوماً بعد يوم؛ حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكومين بسياسات بعض الدول التي حولت بعض السلع الغذائية؛ كالقمح والأرز إلى سلع استراتيجية تستخدمها سلاحاً ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة. وتكمن خطورة الأمر في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه سلاحاً لخدمة أغراضها متى ما أرادت.

وبحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، فإن القطاع الزراعي العالمي سيواجه تحديات كبيرة في العقود الأربعة المقبلة. وسوف يزداد الطلب على الغذاء نتيجة لاستمرار النمو السكاني، وسيؤدي تغيُّر المناخ وتدهور الموارد الطبيعية إلى فرض تحديات في جانب العرض، سواء من حيث متوسط الإنتاج أو تقلبه. وتشير تقديرات المنظمة إلى أن الإنتاج الزراعي العالمي سوف يحتاج إلى نمو بنسبة 70٪ بين عامي 2007 و2050، وبنسبة تقترب من

100٪ في البلدان النامية من أجل إطعام سكان يزيد عددهم على تسعة مليارات نسمة في عام 2050، وسوف يفضي عدم كفاية النمو في الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار وازدياد تقلبها.[48]

وتزيد عوامل العرض والطلب من أخطار الأمن الغذائي للدول العربية؛ حيث تعد معدلات النمو السكاني والتحضر والنمو في الدخل قوية نسبياً في الدول العربية، وسوف تزيد من حجم الطلب على الأغذية. وتعد قيود العرض أيضاً قيوداً ملزمة في معظم هذه الدول بصورة أكبر من أي مكان آخر؛ نتيجة للمنافسة الشديدة على مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للزراعة والمياه، بما يحدّ من قدرتها على زيادة إنتاجها من الحبوب. وسوف يؤدي انخفاض نصيب الأسواق الدولية من الإنتاج العالمي للحبوب وتغير المناخ إلى زيادة حساسية الأسعار للتقلبات في عوامل العرض والطلب. وقد يؤدي الانقطاع المحتمل في العلاقة بين أسعار النفط والسلع الغذائية إلى حدوث تدهور في التوازن المالي للبلدان المنتجة للنفط، والحدّ من قدرتها على مسايرة الزيادات المستقبلية المفاجئة في الأسعار. وليس معروفاً ما إذا كانت الأسعار العالمية للأغذية ستكون مرتفعة أو منخفضة؛ ولكن من المؤكد أن الدول العربية ستظل عرضة لتقلبات أسعار الأغذية وكمياتها في المستقبل. فمعدل النمو السكاني في الدول العربية كلها يقدر بنسبة 1.7٪؛ وهو معدل أكبر بكثير من المعدل العالمي البالغ 1.1٪. ولا يزداد تعداد السكان في الدول العربية بصورة أسرع من أي مكان آخر فحسب، بل تزداد

قوتهم الشرائية أيضاً. ويتجاوز المعدل الحالي لنمو الدخل في الدول العربية المتوسط العالمي بنسبة 3.4٪ مقابل 3٪. ويزداد معدل التحضر أيضاً فيها؛ حيث ازداد سكان الحضر بنسبة 3٪ في الفترة 1990-2006، بما يتجاوز المتوسط العالمي البالغ 2.2٪.[49]

ولهذا، فإن العرب مطالبون بتسخير إمكاناتهم المادية والبشرية كافة لتحقيق الأمن الغذائي؛ حيث تبين الخبرة والواقع أن ردود الفعل العربية تجاه مواجهة أزمة الغذاء العربي مع إلحاحها وخطورتها، وخلال حقبة طويلة من الزمن، وحتى خلال أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الأخيرة، لم ترقَ إلى مستوى التخطيط الاستراتيجي المنشود، فهي غالباً ما اتسمت بالفردية،[50] والتعامل مع الأزمات الغذائية في أطر جزئية أو طارئة ومحدودة داخل كل دولة عربية، في محاولة لاحتواء تأثير الأزمات التي تشهدها أسواق الغذاء في العالم، عبر بعض الإجراءات العاجلة؛ مثل: زيادات محدودة في الأجور، أو منع تصدير بعض السلع الغذائية، أو التخفيض أو الإلغاء للرسوم الجمركية على السلع الغذائية المستوردة، أو زيادة الدعم المقدم للسلع الغذائية الأساسية؛ مثل: الدقيق، والزيوت، والأرز، وغيرها. ومع أهمية كل هذه الإجراءات والسياسات بوصفها خطوات عاجلة وضرورية للتعامل مع الأزمات داخل كل دولة عربية، فإن ذلك يظل قاصراً، ولا يكفي لوضع حلول استراتيجية للتعامل مع واقع إنتاج الغذاء العربي، ومواجهة الأزمات وتداعياتها في المستقبل.[51]

ولذلك، فإنه تجب مراعاة عوامل عدة عند وضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، منها:

حثّ جميع الحكومات والمنظمات العربية والخبراء العرب على ضرورة وضع تصور اقتصادي عربي في المدين القصير والطويل للفرص الاستثمارية المتاحة أمام المشروعات العربية المشتركة لاستغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية والمالية المتوافرة في العالم العربي، وبصفة خاصة استخدام نهج البرمجة للمشروعات العربية في مجال تحقيق الأمن الغذائي، ومواجهة مشكلة الانكشاف الغذائي العربي. والعمل على حشد المدخرات من مصادرها المختلفة العامة والخاصة، وتشجيعها على الاستثمار في هذه المشروعات العربية المشتركة في القطاع الزراعي.

1. تشجيع المشروعات القومية ذات النفع المتبادل، وإعطاء الأولوية للمشروعات المشتركة ذات المنافع القابلة للتوزيع العادل والمتكافئ بين الدول المشاركة فيها، مع اتباع سياسة مرحلية متدرجة في عملية التنسيق والأخذ بصورة بسيطة تلائم إمكانات الدول المشتركة وظروفها، بحيث يسهل على كل دولة احتساب المنافع والأعباء المتوقع حدوثها بانتهاء كل مرحلة من مراحل التنسيق. وهناك مجالات كثيرة لإقامة مشروعات اقتصادية مشتركة يمكن أن تسهم في توفير الأمن الغذائي العربي، منها مشروعات مشتركة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، ومشروعات

لاستغلال الثروة السمكية والحيوانية، ومشروعات التصنيع الغذائي، ومشروعات مشتركة للتسويق، ومشروعات مشتركة لإنتاج الآلات الزراعية. بالإضافة إلى إنشاء المراكز البحثية وتطويرها في مجال إنتاج الغذاء.

2. إقامة هيئات قومية مستقلة أو تفعيل القائم منها، وتحديد أساليب العمل فيها ومجالاته، وتوفير الموارد الكافية لها لحسن سير العمل بالقدرة والكفاءة التي تتناسب ومجالات عملها، ويُشترط عدم تعدد الهيئات والمؤسسات في المجال الواحد، والتنسيق بين الهيئات العاملة في المجالات المختلفة.

3. أن تكون المشروعات المختارة للتنسيق قادرة على المنافسة مع الخارج مع توفير التمويل اللازم للمشروعات الإنمائية الرئيسية؛ وفق الأولويات المحددة للاستثمارات العربية. كما تمكن إقامة مشروعات عربية مشتركة مع حكومات أو هيئات أجنبية للاستفادة من الخبرات الفنية والتقانية والإدارية والتنظيمية الحديثة.

4. الاستفادة من اتساع السوق العربية في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنتاج، وتحسين نوعيته، ودعم هياكل البنية الأساسية وتنميتها، بالإضافة إلى إزالة العقبات أمام التجارة الخارجية،

وتنسيق سياسات التصدير والاستيراد، وضمان حرية انتقال الأيدي العاملة العربية، وتوفير فرص استخدامها.

وللنهوض بالمشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، لابد من العمل على محاور كثيرة، منها:

المحور الأول: تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية[52]

يتأثر تدفق الاستثمار بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود الدولة المستقبِلة للاستثمار؛ حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى مناخ الاستثمار. وبحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبياً وإيجابياً في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية؛ ومن ثم في حركة الاستثمارات واتجاهاتها. وتشمل هذه الأوضاع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية. وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة، وبعضها ثابت أو شبه ثابت، لكن أغلبيتها ذات طبيعة متغيرة؛ ومن ثم فهي تؤثر وتتأثر بعضها إزاء بعض، وهذا ما يجدر بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة، لقاء أوضاع جديدة بمعطيات مختلفة تترجَم في محصلتها إلى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال.

ومن جانب آخر، يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية، وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بما يمكن تمويله بوساطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية، وهي التي تتصف أيضاً بمعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف مستقر، وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بوساطة الأفراد والمؤسسات والهيئات.[53]

وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي في مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها في كل من: التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ولهذا، فإن **تقرير التنمية في العالم** الصادر عن البنك الدولي عام 2005 يؤكد الدور المهم الذي تؤديه الحكومة في إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فقد أشار التقرير إلى أن غموض السياسات، وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية، تشكل 51٪ من الأخطار المرتبطة بالسياسات المتعلقة بمناخ الاستثمار. وكذلك فقد خلص التقرير إلى أنه من شأن تحسين وضوح السياسات ومعرفتها زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30٪.[54]

ويُبرز تقرير البنك الدولي نفسه، أربعة تحديات أكثر عمقاً يتعين على الحكومات المعنية معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار في بلدانها:

1. الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي؛ فأغلبية الشركات في البلدان النامية أفادت بقيامها بدفع الرشى عند التعامل مع المسؤولين، وينظر كثير منها إلى الفساد بوصفه أشدّ العقبات التي بحاجة إلى المعالجة. كما أن النفوذ الكبير الذي تمارسه الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي، يشوّه هذه السياسات وطرائق تطبيقها.

2. إيجاد مصداقية للسياسات الحكومية؛ إذ يكون للقوانين الجديدة التي يتم سنّها أثر ضئيل حيثما كانت الشركات لا ترى أن تلك القوانين سيجري إنفاذها أو تعزيزها.

3. تشجيع المشاركة الشعبية؛ فمن شأن الإخفاق في بناء مساندة الجمهور لإيجاد مجتمع أكثر إنتاجية إبطاء خطى الإصلاحات وتعريض استمراريتها للخطر.

4. مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية؛ إذ تؤدي المناهج المنقولة عن بلدان أخرى من دون أدنى دراسة وتمحيص إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.

ويظهر **"تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"** لعام 2013 الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، أن قوة الدفع الإصلاحية التي شهدتها المنطقة العربية قد تباطأت وتيرتها منذ بدء أحداث الربيع العربي في كانون الثاني/ يناير 2011، مع أن دولاً رئيسية بالمنطقة شهدت تغيير نظم الحكم، ومواجهة تحديات التحول إلى أشكال من الحكم أكثر ديمقراطية. وعلى الرغم مما تواجهه حكومات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تحديات، فقد أدخلت 47٪ من بلدان المنطقة إصلاحات تنظيمية أسهمت في تسهيل ممارسة نشاطات الأعمال خلال الفترة من حزيران/ يونيو 2011 إلى حزيران/ يونيو 2012. ومع أن المنطقة قطعت شوطاً طويلاً في الحدّ من تعقد الإجراءات التنظيمية وتكاليفها، فمازال أصحاب مشروعات العمل الحر في أنحاء المنطقة يعانون جراء ضعف الحماية لحقوق المستثمرين وحقوق الملكية.

وأكد التقرير نفسه أن بعض الحكومات في المنطقة قد حاولت إصلاح بيئة الأعمال بقوة في الماضي، ولكن شهدت جهودها تراجعاً؛ بسبب عدم وجود الالتزام المستمر للتغيرات المتعمقة إلى جانب الأخطار ذات الصلة من إزعاج النظام القائم. فقد كان الاعتقاد السائد هو أن رجال الأعمال المقربين من الحكام هم الناجحون فحسب، وهذا ما يشير إلى المعاملة التفضيلية للمقربين من النخبة الحاكمة، ويشير أيضاً إلى وجود حاجة

الحكومات إلى الاستثمار في هياكل الحكم والشفافية بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التنظيمية وتحقيق مزيد من الشفافية، وعلى رأسها حرية الوصول إلى المعلومات.[55]

وبدراسة الأسباب التي أدت إلى تدهور وضع المشروعات العربية المشتركة، يلاحظ عدم الاهتمام بالمعالجات الاستراتيجية لتحقيق نقلة تنموية تكاملية، وتراكم كثير من المشكلات والصعوبات التي تواجه مسيرتها، وتحدّ من أعمالها وإنجازاتها، وتحول دون الأهداف التي قامت من أجلها؛ فالمشروعات العربية المشتركة تعاني أموراً، هي:[56]

1. تعقد إجراءات التأسيس، وتدخل حكومة البلد المضيف للمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، أو في نطاق ممارسة هذه الإدارة لاختصاصاتها؛ ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة لا تنسجم مع توجهات المساهمين في المشروع.

2. قد ترجع إطالة فترة نضج هذه المشروعات إلى ضعف الإرادة السياسية التي ولّدت حالة من عدم الجدية في مجال العمل العربي المشترك.

3. أدى عدم توافر الكوادر الإدارية اللازمة عند إنشاء المشروعات، إلى الاعتماد المفرط على الإعارات الحكومية والكوادر الأجنبية؛ فأدى ذلك بدوره إلى ظهور التوجهات الأجنبية.

4. أدى عدم مشاركة القطاع الخاص في رؤوس أموال هذه المشروعات بدرجة مناسبة، إلى تسرب الأموال العربية إلى مصارف ومشروعات أجنبية.

5. يوفر اختلاف الأوضاع القانونية للمشروعات العربية المشتركة، وتعدد أشكالها، صعوباتٍ في تحديد هويتها، وخاصة في المجالات الدولية التي تتعامل معها والتسهيلات التي تحتاج إليها.

6. يعد نقص مرافق البنية الأساسية التي تيسر تنفيذ المشروع بتكاليف مجدية؛ كخدمات النقل والموانئ والمطارات والاتصالات ومصادر الطاقة، من أهم معوقات جذب الاستثمار؛ إذ يترتب على عدم توافرها تحميل المشروع أعباء استثمارية إضافية ينعكس أثرها السلبي مباشرة على المردود.

ولهذا يجب تأكيد أنه نتيجة للتطورات والاتجاهات العالمية الحديثة، لابد من إعادة النظر في بعض المسلمات وتصويبها في المجالات الاقتصادية والنظريات التي تعتمد عليها؛ فلا تقتصر بيئة الاستثمار النموذجية على مجرد منح الإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التسجيل والترخيص، بل تتعداه لتشمل حزمة مكتملة من العناصر الضرورية التي لابد من توافرها مجتمعة، ومن هذه العناصر مثلاً:

- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية؛ إذ يعد وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطاً ضرورياً للاستفادة من الإمكانات التي تتيحها العولمة المالية.

- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

- وجود منظومة قوانين ونظُم اقتصادية فعالة وذات كفاءة؛ ما يتطلب مراجعة القوانين وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسنّ قوانين جديدة تتلاءم والمستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

- تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري، وألا يقتصر ذلك على فترة الترخيص والتسجيل فحسب، بل يتضمن أيضاً تشخيص العوائق التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وإيجاد الحلول لها.

- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية؛ بما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشروعات التي يستثمر فيها، بالإضافة إلى ضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة.

- تقنين الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة وترشيدها؛ بحيث تكون أداة لتوجيه الاستثمار وتحفيزه في المشروعات التي تقدم إضافة إلى

الاقتصاد الوطني. ويتطلب ذلك وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

المحور الثاني: تعزيز الاستثمار البيني ومشاركة القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي

تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية وخبرات معرفية كثيفة؛ إذ تعد زيادة الاستثمار الرأسمالي وتحديد أولوياته وتحسين كفاءة توظيفه، من أهم تحديات التنمية الزراعية العربية، وهي ضرورة ملحة للتوسعين الأفقي والرأسي. وتوضح خريطة توزيع الاستثمارات العربية القطاعية، ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية. وقد جعل هذا الوضع القطاع الزراعي الأكثر فقراً في موارده ومخصصاته الاستثمارية، سواء في مجالات البحث والتطوير أو في مشروعات التنمية المتكاملة أو في مجال توافر المرافق والخدمات الزراعية.

وتشير بيانات التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة بنهاية عام 2011 إلى أن معظم هذه الاستثمارات تتركز في قطاعي الخدمات والصناعة بنسبة 68.8٪ و26.1٪ على التوالي، بينما كان نصيب القطاع الزراعي 4.1٪ فقط، واقتصرت حصة القطاعات الأخرى على 1٪ من الإجمالي.[57]

وفي ما يتعلق بإسهام القطاع الخاص في مشروعات إنتاج الغذاء، فإنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية في سبيل تطوير القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات في مشروعات إنتاج الغذاء، فإن استجابة القطاع الخاص للقيام بالدور المطلوب منه في التنمية الزراعية كان ضعيفاً؛ حيث اتجهت الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الأخرى الأكثر ربحية من القطاع الزراعي.

وهناك كثير من الأسباب التي تحتم التوجه إلى تشجيع القطاع الخاص، وإلى إعطائه الأولوية على المنافسة في السوق الداخلية والخارجية، منها:

1. تخفيف العبء عن ميزانيات الدولة، من خلال تمكين القطاع الخاص من الاعتماد على نفسه في ابتكار الطرائق الإنتاجية الزراعية الملائمة، وكذلك الاعتماد على نفسه في توفير المستلزمات الزراعية الضرورية للعمليات الإنتاجية المختلفة؛ ما يسهم في تخفيض نسبة الدعم المقدم من قبل الدولة؛ ومن ثم تخفيف جزء من العبء الملقى على كاهلها.

2. تنمية مصادر الدخل الوطني وتنويعه، بحيث يستحوذ القطاع الخاص الزراعي على نسبة كبيرة من الزيادة في الدخل الوطني.

3. تقليل تكاليف الإنتاج والخدمات، وتقليل المدة اللازمة للإنتاج؛ ذلك أن المنافسة تعمل على تحسين طرائق الإنتاج وتشجع عملية النقل

والإدخال للتقانة الزراعية الحديثة وتوطينها محلياً؛ ما ينعكس على انخفاض تكاليف الإنتاج، وتحسين نوعية المحاصيل المنتجة، وتقليل الفاقد منها.

4. استغلال رأس مال القطاع الخاص الزراعي، بدلاً من توجهه إلى الخارج؛ حيث تشجع المنافسة على إقامة مشروعات استثمارية كبيرة، تتمتع بوفورات داخلية وخارجية؛ ما يسهم في تخفيض كلف الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته.

ولابد من الإشارة إلى أن مشروعات القطاع الخاص الزراعي تواجه صعوبات وتحديات كبيرة تحدّ من تطورها ونمو طاقاتها الإنتاجية، وترفع من تكاليفها الاستثمارية والإنتاجية، وتضعف من قدرتها التنافسية. ويمكن إجمال أهم تلك التحديات في مجموعتين: تمثل المجموعة الأولى جملة التحديات الداخلية المركبة من ضعف الجوانب الإدارية والتنظيمية والقانونية والقضائية واختلالها، ومن قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية، فضلاً عن التحديات الذاتية المتمثلة بضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص الزراعي. وتعكس المجموعة الثانية تحديات خارجية، أبرزها متطلبات العولمة والتحديات المتعلقة بتقانات الإنتاج وأساليب التسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وثمة كثير من الآليات والإصلاحات المقترحة؛ لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال الأمن الغذائي، منها:

1. تعديل التشريعات والقوانين وتضمينها لوائح تنفيذية لتعزيز إسهام النشاط الخاص.

2. إعداد خرائط بفرص الاستثمار الزراعي المتاحة وفي مختلف المجالات الزراعية.

3. تطوير الأجهزة القضائية وتوفير نظُم قضائية ذات مقدرة عالية على الفصل في القضايا الاستثمارية والتجارية بالسرعة المعقولة وبتكاليف ملائمة.

4. تسهيل الإجراءات المطلوبة لتصديق المشروعات وتنفيذها.

5. توفير القروض الزراعية وتسهيل إجراءات الحصول عليها بأسعار فائدة مخفضة أو رمزية وزيادة مدد السداد.

6. إنشاء صناديق ومصارف متخصصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7. تأكيد التزام الدول العربية المستضيفة للمشروعات الزراعية العربية المشتركة، بمنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المشجعة والمحفزة على الاستثمار العربي في مجال الأمن الغذائي، والاستفادة من الشركات المشتركة القائمة، والتي استطاعت تأكيد وجودها، والاحتذاء بها في

إنشاء فعاليات جيدة، والاستفادة منها في نقل الخبرة وتقديم الاستشارات الفنية والإدارية لتلك الشركات.

8. إزالة المعوقات كافة أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

9. تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها نظم المعلومات التجارية والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

10. تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجْر الزراعي والبيطري، وتسجيل المبيدات واستيرادها واستعمالها، والصحة النباتية، وقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس، وغيرها وصولاً إلى توحيدها.

المحور الثالث: تشجيع النهوض بمشروعات التصنيع الزراعي

تعد زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية أحد المقومات الرئيسية للأمن الغذائي. ولا شك في أن النهوض بالتصنيع الزراعي له أثر مضاعف في كثير من القطاعات الأخرى؛ حيث يسهم في الارتقاء بالزراعة، ورفع القيمة المضافة من المحاصيل

الزراعية، وتقليل الفاقد منها. كما يؤدي إلى الحفاظ على صحة المواطن وسلامته من خلال توفير منتجات غذائية آمنة وصحية، بالإضافة إلى حماية البيئة وإعادة تدوير المخلفات الزراعية، فضلاً عن أن التصنيع الزراعي بطبيعته صناعة كثيفة العمالة وتسهم في إيجاد التخصص الإنتاجي وزيادة الصادرات. إن الإمكانات الكامنة لقطاع التصنيع الزراعي كبيرة؛ حيث إن ما يستخدم من المحاصيل الزراعية في الصناعة، هو بنسبة محدودة لا تزيد على 2٪-3٪؛ ما يكشف عن الفرص المتاحة للتوسع في هذه الصناعات، كما أن مساحة الأراضي الزراعية في العالم العربي قدّرت في عام 2009 بنحو 34.9٪ من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.[58]

إن ذلك يجعل من إمكانية مضاعفة المساحات الزراعية أمراً ممكناً إذا توافرت الشروط الأخرى، وخاصة المياه والاستثمارات. إن استغلال هذه الإمكانات من شأنه أن يزيد من الاستثمار في قطاع الزراعة، وزيادة عائدات العاملين فيه ودخولهم، وإيجاد مزيد من فرص العمل، وإضافة طاقات جديدة إلى النمو الاقتصادي؛ حيث يمكن من خلال هذا القطاع توفير الملايين من فرص العمل خلال السنوات القادمة. من جهة أخرى، فإن تقليل نسبة الفاقد والتالف فقط من الناتج الزراعي، وبالأخص الإنتاج النباتي يؤدي بشكل مباشر إلى تحقيق نسب أعلى من الاكتفاء في العالم العربي. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة الفاقد من مجمل الإنتاج للمحاصيل النباتية الطازجة تقدر في البلدان المتقدمة بين 5٪ و20٪، بينما تراوح في البلدان النامية بين 20٪ و50٪،

وقد تصل في بعض الحالات إلى أكثر من ذلك. وتقدر نسبة فاقد الحبوب بنحو 15٪ من إجمالي الإنتاج العربي، ونحو 25٪ و40٪ للخضراوات والفواكه على التوالي.[59]

ولتفعيل دور مشروعات التصنيع الزراعي في مجال الأمن الغذائي، يتعين العمل على ما يأتي:

1. وضع استراتيجية شاملة للنهوض بالتصنيع الزراعي في مراحل التصنيع كافة، بدءاً من الزراعة ثم التصنيع والتعبئة والتغليف والتسويق. وأن يتم وضع هذه الاستراتيجية من خلال مجلس تنسيقي بين الوزارات والجهات المعنية.

2. تطوير تقانات الصناعة والزراعة عن طريق:

- زراعة أصناف خضراوات وفاكهة مناسبة للتصنيع؛ بما يرفع من جودة المنتج الصناعي.
- استخدام التقانة الحديثة في الزراعة وإنتاج الألبان؛ بما يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين جودته.
- استخدام التقانة الحديثة للتعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية للحفاظ عليها وتوفير الخدمات الداعمة مثل النقل المبرد وأمكنة التخزين؛ للحفاظ على جودة الإنتاج الزراعي.

3. الربط بين الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي عن طريق:

- طرح مساحات كبيرة للاستصلاح الزراعي لشركات التصنيع الزراعي الجادة؛ لزراعة ما يلزمها من محاصيل زراعية وإقامة مصانع زراعية داخل مناطق الاستصلاح الجديدة.
- طرح مساحات صغيرة للاستصلاح الزراعي للشباب بجوار تلك المساحات الكبيرة، مع توقيع عقود مع الشركات الكبرى لتوريد إنتاجهم لمصانع الشركات الكبيرة.
- التنسيق مع شركات التصنيع الزراعي الحالية التي فيها طاقات عاطلة، من أجل زراعة ما تحتاج إليه من محاصيل لاستغلال هذه الطاقات.

4. الربط بين المزارعين والمستثمرين في التصنيع الزراعي من خلال:

- توقيع عقود بين المزارعين عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية لتوريد إنتاجهم إلى مصانع الإنتاج الزراعي بأسعار مجزية بما يزيد من عائد الزراعة للفلاح ويجنبه أخطار انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.
- إنشاء بورصة عربية للحاصلات الزراعية الرئيسية تتيح الإعلان الدوري عن أسعار الحاصلات الزراعية؛ بما يوجه المزارع لزراعة المحاصيل لأعلى عائد، ويمكن في إطارها التعاقد بين المزارعين وشركات التصنيع الزراعي.

- نشر خريطة التصنيع الزراعي على الدول كافة، عن طريق إعلان كل دولة عن فرص الاستثمار في التصنيع الزراعي المتاحة لديها؛ وذلك لتسويقها للمصانع القائمة أو لإنشاء مصانع جديدة للاستفادة من هذه الفرص.

وختاماً يجدر التنبيه على ضرورة وضع استراتيجية متكاملة توائم بين سياسات الإنتاج الزراعي وسياسات التصنيع الزراعي، ووضع خريطة تتضمن فرص التصنيع الزراعي الظاهرة والكامنة كافة، وفي جميع الدول العربية وتسويقها وتوفير البنية الأساسية والعمالة والتمويل اللازم لاستغلال هذه الفرص، على أن يتم تضمين دور المشروعات الصغيرة بها من خلال تكامل حقيقي بين الدول العربية. كما يمكن أن تتخذ الدول العربية خطوات لزيادة إنتاج الأغذية في المنازل، على الرغم من القيود التي تفرضها قلة المياه والأراضي. وتوحي التوقعات بانخفاض نصيب الفرد من المياه المتجددة إلى أقل من 500 متر مكعب، ومن الأراضي الصالحة للزراعة إلى 0.12 هكتار بحلول عام 2050، وتؤدي هذه الركيزة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال الاستثمارات في البحوث والتنمية. وسوف تحسن التقانة المتطورة من إنتاجية الحبوب، التي تمثل نصف المتوسط العالمي للإنتاجية.[60]

المحور الرابع: التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية

ويتم ذلك من خلال:

1. تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة لدى هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.

2. تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي، واستحداث آلية لهذا التنسيق. وإعداد دراسات استشرافية، وأخرى لتقويم الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية الإقليمية والدولية وتحليلها.

3. إحداث مواد تخصصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعات العربية، تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وبما يسهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.[61]

4. إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

المحور الخامس: تفعيل دور المؤسسات الإقليمية والدولية في تشجيع حركة الاستثمار في المنطقة العربية

تقوم المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، وخاصة العاملة في مجال الاستثمار والتنمية؛ مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الإسلامي والمؤسسات المالية العربية، بدور مؤثر وفعال في مجال توفير التمويل، والمعونة الفنية، والمشورة في مجال السياسات، والأبحاث، وغيرها من أشكال الدعم. كما يعمل عدد ليس بقليل من المؤسسات المالية الدولية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار في الدول النامية، التي يأتي من ضمنها مجموعة الدول العربية.

ويمكن أن تسهم هذه المؤسسات في تشجيع مشروعات الاستثمار في البنية الأساسية المستخدمة في إنتاج المواد الغذائية وتخزينها ونقلها. كما يمكن أن يكون الاستثمار في البنية الأساسية الدائمة مثل الموانئ والصوامع والطرق، والبنية الأساسية المتحركة؛ مثل السفن وسيارات النقل، وفي المدخلات؛ مثل الأسمدة، أو في البنية الأساسية الفكرية؛ مثل براءات الاختراعات الخاصة بأنواع البذور والتقانات المختلفة. كما يمكن إنشاء المستودعات العامة الخاضعة للرقابة الجمركية في الدول العربية؛ ما يسمح بربط المخازن بأسواق السلع الدولية، فيخفف من الخوف بشأن التحوط لمخاطر الشراء المرتبطة بالقمح الموجود فعلياً في أسواق نهائية بعيدة، ويشجع على مزيد من تداول السلعة.

كما يمكن أيضاً تشجيع مشروعات الاستثمار في البحوث الزراعية والتطوير في كل من الدول العربية[62] والأجنبية على المدى البعيد؛ حيث ترتفع معدلات العائد من وراء استثمار البحوث والتطوير في الزراعة في الدول العربية،[63] وخاصة تلك التي تندر فيها الأرض والمياه بدرجة كبيرة. ويمكن أن يرفعوا الاستثمار في الزراعة الأجنبية من مستوى الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاجية شركاء التجارة الفعليين أو المحتملين. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت نظم حماية الملكية الفكرية قوية بدرجة كافية، فإنه يمكن للدول المستثمرة امتلاك التقانات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية؛ ما يسمح لها بمبادلة حقوق استخدام التقانة بجزء من الإنتاج.

المحور السادس: إنشاء هيئة متخصصة للمشروعات العربية المشتركة

تكون مهمة هذه الهيئة تشجيع مجالات وأعمال في المشروعات العربية المشتركة والتخطيط والمتابعة والترويج لها بصفة عامة، ومشروعات الأمن الغذائي بصفة خاصة. كما يمكن أن تتبنى نهج البرمجة للمشروعات العربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتكون مسؤولة عن عمل التقديرات المستقبلية الطويلة الأجل لتوازن الغذاء، ومساعدة صانعي السياسات في كل دولة على تحديد كمية الغذاء الذي سيتم استهلاكه، وهي التي ستنتج محلياً، والتي سيتم استيرادها من الخارج. كما تحدد الهيئة مجالات الاستثمارات

الممكنة للمشروعات العربية المشتركة، والتي يمكن أن تزيد من الإنتاجية الزراعية المحلية والربحية، وتتيح إحصاءات دقيقة عن الأراضي وموارد المياه، وتحدد ما إذا كانت هناك سياسات ملائمة للاستفادة منها أو لا.

ويمكن للهيئة تقديم معلومات عن عائدات الاستثمارات البديلة في البحوث الزراعية والتطوير، وفي بعض الحالات، تحليل البدائل الممكنة في ما يتعلق بالسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في محاصيل رئيسية. وتتبنى هذه الهيئة الترويج لعدد من المشروعات ذات الأولوية في قطاعات؛ مثل: استصلاح الأراضي واستزراعها، والجمع والنقل والتوزيع للمياه، وحفر الآبار، ومشروعات التحسين والترشيد لنظم الري، والمكننة الزراعية؛ مثل المكنات والمضخات والحراثات وملحقاتها وآلات البذور والحصاد ورش المبيدات، ومشروعات التسويق المتخصصة في مجالات التجهيز والنقل والتخزين، ومشروعات التصنيع؛ مثل مصانع السكر ومعاصر الزيت، ومشروعات إكثار التقاوي، ومشروعات إنتاج معدات الري وأدواته، ومشروعات الإنتاج والتوفير لمستلزمات الإنتاج الزراعي.

الملحق

الجدول (1)

تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحاصيل الحبوب وبعض السلع الغذائية

البيان	العقد	الحبوب	القمح	الذرة الشامية	الأرز	الشعير	السكر المكرر	الزيوت النباتية	جملة اللحوم	الأسماك	الألبان ومنتجاتها
المساحة	الثمانينيات	25.58	8.57	1.63	0.49	7.48					
	التسعينيات	29.48	10.50	1.58	0.71	7.78					
	العقد الأول من الألفية الثالثة	30.54	10.77	1.57	0.75	6.0					
الإنتاج	الثمانينيات	29.7	12.20	4.56	2.65	5.79	1.74	1.01	3.42	1.71	10.11
	التسعينيات	42.34	19.04	6.23	5.08	5.70	2.16	1.54	4.49	2.34	16.27
	العقد الأول من الألفية الثالثة	51.78	24.84	7.49	6.44	5.72	2.76	1.68	7.15	3.62	23.50
الإنتاجية	الثمانينيات	1.16	1.42	2.79	5.52	0.77					
	التسعينيات	1.43	1.81	3.94	7.15	0.73					
	العقد الأول من الألفية الثالثة	1.69	2.31	4.77	8.59	0.93					

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012)، ص 29.

الجدول (2)

قيمة العجز من مجموعات السلع الغذائية في العالم العربي (مليون دولار)

المجموعة السلعية	2009		2010		2011	
	القيمة	(٪) من إجمالي العجز	القيمة	(٪) من إجمالي العجز	القيمة	(٪) من إجمالي العجز
مجموعة الحبوب	15853.9	49.0	18696.2	51.8	19538.0	53.1
القمح والدقيق	8061.2	24.9	9077.1	25.2	9560.2	26.0
الذرة الشامية	3000.0	9.3	3838.6	10.6	4077.2	11.1
الأرز	2937.0	9.1	3174.0	8.8	3211.6	8.7
الشعير	1772.0	5.5	2361.1	6.5	2450.6	6.7
البطاطا	200.0	0.6	196.8	0.5	193.5	0.5
البقوليات	683.8	2.1	616.6	1.7	549.4	1.5
الخضراوات	(1114.2)	-	(1068.0)	-	(1180.2)	-
الفاكهة	(408.8)	-	(54.9)	-	(410.3)	-
السكر (مكرر)	2836.9	8.8	2720.6	7.5	2500.0	6.8
الزيوت النباتية	4083.3	12.6	4828.7	13.4	4980.0	13.5
جملة اللحوم	5012.4	15.5	5823.1	16.1	6000.0	16.3
لحوم حمراء	2623.3	8.1	3073.3	8.5	3160.0	8.6
لحوم بيضاء	2389.1	7.4	2749.8	7.6	2840.0	7.7
الأسماك	(742.8)	-	(618.2)	-	(810.0)	-
البيض	(68.4)	-	111.1	0.3	(50.0)	-
الألبان ومنتجاتها	3683.8	11.4	3093.5	8.6	3000.7	8.2
إجمالي القيمة	**30019.8**	**100.0**	**34345.4**	**100.0**	**34311.1**	**100.0**

المصدر: المرجع السابق، ص 49.

الجدول (3)

إسهام الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية الكلية

الدولة	2009 (٪)	2010 (٪)	2011 (٪)	متوسط الفجوة خلال الفترة 2009-2011	(٪)
السعودية	20.44	20.22	20.02	7160.3	20.2
الإمارات	14.71	15.45	16.09	5470.3	15.4
الجزائر	14.55	13.62	12.79	4822.9	13.6
مصر	9.15	12.36	15.18	4377.0	12.4
اليمن	5.12	4.91	4.73	1739.2	4.9
ليبيا	4.78	4.46	4.18	1579.7	4.5
الكويت	4.34	4.05	3.80	1435.8	4.1
سوريا	4.41	3.40	2.51	1204.8	3.4
قطر	2.82	3.39	3.88	1198.6	3.4
العراق	5.32	3.35	1.63	1188.1	3.4
لبنان	3.02	2.82	2.64	997.8	2.8
الأردن	2.79	2.34	1.95	828.9	2.3
سلطنة عمان	2.09	2.19	2.27	774.2	2.2
السودان	2.25	2.08	1.94	738.1	2.1
تونس	0.49	1.84	3.01	649.9	1.8
البحرين	0.91	0.85	0.80	301.3	0.9
الصومال	0.77	0.72	0.68	256.1	0.7
فلسطين	0.71	0.67	0.62	235.9	0.7
موريتانيا	0.68	0.63	0.60	224.9	0.6
جيبوتي	0.58	0.54	0.50	190.6	0.5
المغرب	0.07	0.12	0.17	43.2	0.1
الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**35417.7**	**100.0**

المصدر: المرجع السابق، ص 50.

الجدول (4)

التجارة الزراعية العربية البينية عامي 2009 و2010

(الكمية/ ألف طن، القيمة/ مليون دولار)

المجموعة السلعية	الصادرات 2009		الواردات 2009		الصادرات 2010		الواردات 2010	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
مجموعة	532.61	351.44	631.18	377.57	616.24	409.74	629.96	393.57
البطاطا	220.51	102.43	109.97	49.53	223.66	112.22	111.95	52.51
جملة	131.77	122.30	99.70	58.59	191.86	188.18	68.95	49.21
جملة الخضر	2174.50	887.18	529.24	207.91	1822.20	536.55	514.04	186.54
جملة الفاكهة	1314.46	915.81	551.48	407.51	1436.69	978.76	619.53	336.30
السكر	348.61	221.11	461.34	194.42	644.40	443.63	542.56	231.61
الزيوت	385.27	430.21	198.27	267.89	300.71	473.76	226.69	209.30
جملة اللحوم	68.03	119.41	47.72	131.38	108.15	43.42	52.02	98.70
الألبان	304.72	810.86	278.58	494.35	436.64	1080.13	271.12	409.02
الإجمالي		**3960.75**		**2189.15**		**4266.39**		**1966.76**

المصدر: المرجع السابق، ص 51.

الجدول (5)

معدلات الاكتفاء الذاتي

من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في العالم العربي

المجموعة السلعية	2009	2010	2011
السكر (مكرر)	29.4	31.1	29.6
الزيوت النباتية	30.8	32.8	30.0
الحبوب والدقيق	52.4	44.6	47.3
البقوليات	59.5	58.8	59.3
لحوم بيضاء	65.9	67.1	70.1
الألبان ومنتجاتها	75.2	81.0	75.7
لحوم حمراء	83.3	83.3	83.7
البيض	94.4	94.9	4.0
البطاطا	98.7	98.5	98.8
الفاكهة	98.9	97.6	104.1
الخضـراوات	102.2	102.1	102.9
الأسماك	105.7	102.1	102.8

المصدر: المرجع السابق، ص 51.

الهوامش

1. إبراهيم سيف، «أسعار الأغذية نذير أزمة في الدول العربية»، صحيفة **الحياة** (لندن: 25 أيلول/ سبتمبر 2012)، انظر:

http://alhayat.com/OpinionsDetails/438100

2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011** (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2011)، ص 42.

3. إزاء ما يتعلق بالفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في العالم العربي، يتم تقديرها على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك؛ أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، بافتراض عدم وجود مخزونات مرحّلة، ومن دون تضمين تجارة السلع الغذائية البينية العربية؛ إذ إن فجوة الغذاء العربية تعنى بالسلع التي تستوردها الدول العربية من خارج العالم العربي.

4. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009** (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2009)، ص 179.

5. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2012)، ص 49.

6. تشير أدبيات الفكر الاقتصادي إلى تعدد درجات التكتل الاقتصادي بما يشبه الدوائر المتعددة المراكز، وهي التي كلما تباعد الإطار الخارجي لدائرة منها عن المركز، أشار ذلك ضمنياً إلى اشتمالها على محتويات الدوائر الأقرب إليه. وللتكامل الاقتصادي مراحل محددة، هي: منطقة التجارة الحرة؛ حيث تُلغى فيها الضرائب بين الدول الأعضاء، والاتحاد الجمركي؛ حيث تزال العوائق أمام انتقال السلع وتُوحد التعرفة الجمركية في مواجهة الدول خارج هذا الاتحاد؛ والسوق المشتركة، وفيها تُلغى العوائق كافة أمام حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال؛ والاتحاد الاقتصادي، وله

خصائص السوق المشتركة، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وعمل وحدة نقدية، إلا أن التسلسل النظري لا يعني حتمية التتابع، فتداخل المراحل هو الأسلوب الأفضل. راجع سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1991)، ص 277-299.

7. حسين عبد المطلب الأسرج، «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تحليل وتقييم للفترة 1998-2006»، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 1 (الجزائر: 2008)، ص 181-192.

8. لمزيد من التفاصيل انظر: آدم إسحاق حامد العالم، **دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1990، ص 3- 8.

9. حسين عبد المطلب الأسرج، «دور الاتحاد الجمركي العربي في تنشيط التجارة البينية العربية»، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد 36 (القاهرة: كانون الأول/ ديسمبر 2008)، ص 52-53.

10. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، ص 195.

11. المرجع السابق، ص195-196.

12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012)، ص 141.

13. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، ص 196.

14. المرجع السابق، ص 198.

15. تختلف أشكال التكامل الاقتصادي تبعاً لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة؛ فمنها ما يكون "كاملاً"؛ أي إن الاندماج يشمل

النواحي كافة من دون استثناء، فتُلغى جميع القيود على حركات السلع والأشخاص ورؤوس الأموال (لا رسوم جمركية ولا قيود كمية، والتعرفة الخارجية نفسها، ويتم تداول عملة موحدة، وتوضع ميزانية موحدة، وتتبع سياسات مالية ونقدية واجتماعية موحدة). ويلاحظ أن هذا النوع من التكامل الاقتصادي الكلي غير متصور من دون تكامل سياسي، وعلاوة على ذلك - في معظم الحالات - تكون الدوافع السياسية للتكامل أقوى من الدوافع الاقتصادية. ومنها ما يكون "جزئياً"؛ أي أن الاندماج يقتصر فقط على نواحٍ معينة؛ مثل: مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة. ويلاحظ أن هذا النوع من التكامل الاقتصادي الجزئي هو الغالب؛ لأنه لا يستلزم قيام الوحدة السياسية إلى جانب الوحدة الاقتصادية. لمزيد من التفاصيل انظر: آدم إسحاق حامد العالم، مرجع سابق، ص 13- 18.

16. عمر بن فيحان المرزوقي، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي** (السعودية: مكتبة الرشد، 2005)، ص 239.

17. بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 135.

18. عمر بن فيحان المرزوقي، مرجع سابق، ص 240.

19. بجاوية سهام، مرجع سابق، ص 135.

20. للتفاصيل انظر: عمر بن فيحان المرزوقي، مرجع سابق، ص 242-243؛ وآدم إسحاق حامد العالم، مرجع سابق، ص 122-130.

21. عبدالله بن ثنيان الثنيان، «الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك»، ص15-18، انظر:

http://www.althnayan.com/image/amn_arabwork.doc

22. على سبيل المثال، قام المغرب بتخفيض الضرائب على القمح بدرجة كبيرة مع تقديم الدعم لمستورديه، والإبقاء على الضوابط على أسعار القمح والدقيق والخبز، وخفض الضرائب على الحبوب الغذائية. وفرضت مصر حظراً على صادرات الأرز في محاولة منها لحماية المستهلكين المحليين من الأسعار العالمية المرتفعة. كما فرضت سوريا قيوداً على الصادرات وخفضت الضرائب على الحبوب الغذائية. وقد قامت جيبوتي بإلغاء ضرائب الاستهلاك المفروضة على المواد الغذائية، وقدمت إعانات غذائية محدودة للأسر الريفية من خلال الدعم المأخوذ من الجهات المانحة. وفي تونس خُفضت الضرائب على القمح، مصاحباً ذلك ضبط الأسعار الخاصة بالسلع الاستراتيجية. ويقوم اليمن الآن بتقديم دعم مؤقت للقمح، وفي الأردن هناك دعم موجه للخبز. وجدير بالذكر أن رواتب القطاع العام قد زادت في دول كثيرة منها الأردن ومصر وسوريا واليمن والسعودية وسلطنة عمان، وهي زيادات يقصد منها بدرجة كبيرة التعويض عن ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية. كما قامت بعض الدول باستخدام التحويلات النقدية لزيادة القوة الشرائية للفقراء.

23. سالم عبدالكريم اللوزي وآخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي** (عمّان: مؤسسة عبدالحميد شومان، 2009)، ص 5-6.

24. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، ص 171.

25. المرجع السابق، ص 179.

26. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 49.

27. إبراهيم أحمد سعيد، «أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي: الاقتصاد الزراعي العربي واقعاً طبيعياً وبشرياً»، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27، العدد 3-4 (دمشق: 2011)، ص 546.

28. عوض خليفة موسى، «التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي»، في ندوة: **محور درء الكوارث**، ملتقى الجامعات الإفريقية - جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، كانون الثاني/ يناير 2006، ص 5.

29. صديق الطيب منير محمد، **المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي** (الرياض: كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، د.ت.)، ص 7-8.

30. المرجع السابق، ص5.

31. عمر حميد مجيد محمد العزي، **استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص 112-114.

32. المرجع السابق، ص 115.

33. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص7.

34. حسبت بوساطة الباحث على أساس أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في العالم العربي تقدر بنحو 197 مليون هكتار. يُراجع: صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011** (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2011)، ص 47؛ وإبراهيم أحمد سعيد، **الأمن الغذائي العربي (التحديات والإمكانيات)**، سلسلة **كراسات عمالية**، العدد 11 (القاهرة: الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

35. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 6.

36. المرجع السابق، ص 11.

37. المرجع السابق، ص 16-17.

38. المرجع السابق، ص 28.

39. يتكامل قطاع التجارة الخارجية مع القطاع الإنتاجي في مجال تحقيق الأمن الغذائي، فمن خلال التجارة الخارجية يمكن للدول استيراد ما تعجز عن إنتاجه بمقوماتها وقدراتها الإنتاجية بتكلفة مناسبة، كما يمكن لها تصدير ما يفيض من إنتاجها عن احتياجاتها، وما تتمتع من إنتاجه بمزايا تنافسية على غيرها من الدول الأخرى.

40. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص 49.

41. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير تحديات التنمية العربية 2011: نحو دولة تنموية في العالم العربي** (القاهرة: المركز الإقليمي للدول العربية، 2011)، ص 57–58، وسالم عبدالكريم اللوزي وآخرون، مرجع سابق، ص 6–7.

42. البنك الدولي وآخرون، **تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية 2009** (واشنطن: البنك الدولي، 2009)، ص 1.

43. صندوق النقد العربي وآخرون، مرجع سابق، ص 180–185؛ وجمال صيام ومحمد رضا حسن سليمان، **الدراسة القومية الشاملة حول توثيق السياسات الزراعية العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والخطة التنفيذية الإطارية: المرحلة الأولى (2011–2016)** (الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009)، ص 1–6.

44. تستقبل أسواق الحبوب العالمية قدراً ضئيلاً من الإنتاج العالمي؛ ولذلك فإن أي تغير ضئيل نسبياً في العرض أو الطلب سوف يؤدي إلى تقلبات هائلة في الأسعار؛ إذ يتم تصدير 18٪ فقط من الإنتاج العالمي من القمح و6٪ فقط من الإنتاج العالمي من الأرز، بينما يتم استهلاك النسبة المتبقية على المستوى المحلي. وقد قامت بعض البلدان الرئيسية المصدرة للقمح والأرز، في ذروة الارتفاع الأخير في الأسعار، بحظر الصادرات؛ خشية ألا تتمكن من توفير الغذاء لمواطنيها. وأسهمت عمليات الحظر في سرعة ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية؛ فكلما كانت السوق تحظى بقدر أقل من الإنتاج العالمي،

ازدادت حدة التذبذبات في الأسعار العالمية، وارتفعت إمكانية حدوث صدمات مستقبلية في الأسعار. يُنظر: البنك الدولي وآخرون، مرجع سابق، ص 2-4.

45. المرجع السابق، ص 4.
46. المرجع السابق، ص 5.
47. صديق الطيب منير محمد، مرجع سابق، ص 5.
48. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 42.
49. البنك الدولي وآخرون، مرجع سابق، ص 6.
50. يعدّ "إعلان الرياض" من أبرز فعاليات التحرك العربي الجماعي لمواجهة أزمة نقص المعروض من الغذاء، وارتفاع أسعاره، والذي جاء عبر اجتماع وزراء الزراعة العرب في الرياض في أواخر نيسان/ إبريل 2008 في إطار اجتماعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ حيث أصدروا ما أطلقوا عليه "إعلان الرياض" الذي تضمن عشرة تدابير لتعزيز التعاون العربي في النشاط الزراعي، والدعوة إلى إنشاء صندوق طوارئ في إطار برنامج عربي طارئ لمواجهة أزمة نقص الغذاء بهدف مساعدة الدول العربية الأكثر تضرراً من أزمة الغذاء العالمية. وتضمن هذا الإعلان توصيات، منها: المبادرة إلى التحرك السريع لتحقيق الزيادة والاستقرار في إنتاج الغذاء في العالم العربي، وخاصة المنتجات الرئيسية كالحبوب والبذور الزيتية والسكر، على أن يكون التحرك العربي قطرياً وقومياً. كما تضمنت هذه المبادرة، الدعوة إلى استنهاض همم القطاعين العام والخاص ورجال المال والأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة في الدول المؤهلة ضمن البرنامج الطارئ وسط دعوة عاجلة لعقد اجتماع لهذا الغرض قبل نهاية عام 2008. كما دعا الإعلان إلى أهمية التزام الدول العربية المستضيفة للمشروعات الزراعية العربية المشتركة، بمنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المشجعة والمحفزة على الاستثمار العربي في مجال الأمن الغذائي.

51. عبدالله بن ثنيان الثنيان، «الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية للمستقبل»، في ندوة **الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - التحديات والحلول**، الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 25-26 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، ص 15.

52. حسين عبد المطلب الأسرج، «سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية»، **سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي**، العدد 83 (الكويت: كانون الأول/ ديسمبر 2005)، ص 58-62.

53. علي عبدالقادر علي، «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر»، **سلسلة جسر التنمية**، العدد 31، السنة 3 (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، تموز/ يوليو 2004)، ص 4-5.

54. http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/.

55. انظر:

http://arabic.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2013.

56. غانية نذير، «دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي: دراسة حالة قطاع الصناعة»، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير في التجارة الدولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية الجزائر، السنة الجامعية 2008/ 2009، ص 100-103.

57. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2012)، ص 132.

58. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011**، مرجع سابق، ص 47؛ وإبراهيم أحمد سعيد، **الأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق.

59. صندوق النقد العربي وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، مرجع سابق، ص 190–191.

60. البنك الدولي وآخرون، مرجع سابق، ص xii.

61. يعد التعليم بمنزلة الركيزة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان العربية. وتستطيع الحكومات العربية الحد من حجم الطلب على الحبوب من خلال توعية الأسر بشؤون التغذية وتمكينها من الحصول على خدمات تنظيم الأسرة. وترتبط الزيادة المفاجئة في أسعار الأغذية بزيادة أعداد من يعانون سوء التغذية في البلدان العربية بنحو 4 ملايين شخص. ويأتي نحو 35٪ من السعرات الحرارية اليومية المستهلكة في البلدان العربية من القمح وحده؛ ما يدفع الإقليم إلى الاعتماد بشدة على واردات الحبوب. وتشجع برامج التوعية الصحية الأسر على اختيار نظم غذائية أكثر توازناً وأقل اعتماداً على الحبوب. انظر: المرجع السابق، ص xi.

62. تستثمر البلدان العربية ما يقرب من 1.4 مليار دولار أمريكي سنوياً في البحوث الزراعية والتطوير أو 0.66٪ من إجمالي الناتج المحلي الزراعي. هذه النسبة أعلى بقليل من متوسط الدول النامية البالغ 0.53٪، ولكنها أقل بكثير من مستوى الاستثمار الموصى به وهو 2٪ من إجمالي الناتج المحلي الزراعي. انظر: المرجع السابق، ص 31.

63. تُقدر العائدات من البحوث والتطوير الزراعي 45٪ على مستوى العالم، وفي البلدان العربية تنخفض هذه النسبة بقدر ضئيل؛ حيث تبلغ 36٪، وفي ظل هذه العائدات المرتفعة، يبدو أن ثمة قصوراً كبيراً في الاستثمارات الموجهة إلى البحوث والتطوير الزراعي في البلدان. انظر: المرجع السابق، ص 31.

نبذة عن المؤلف

حسين عبد المطلب الأسرج يعمل حالياً مدير إدارة الدعم التنظيمي والمؤسسي في قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة التجارة والصناعة المصرية. وكان قد التحق بالعمل في هذه الوزارة بصفة باحث اقتصاد دولي عام 1996.

وهو يشغل عضوية عدد من الجمعيات، هي: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، والجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية، والجمعية العربية للتنمية الاجتماعية.

وللباحث دراسات وبحوث منشورة في عدد من السلاسل والدوريات العربية، منها: الهيئة المصرية العامة للكتاب، وكتاب **الأهرام الاقتصادي**، ومجلة **المستقبل العربي**، ومجلة **الكويت الاقتصادية**، ومجلة **شؤون عربية**، ومجلة **شؤون اجتماعية**، ومجلة **الوحدة الاقتصادية**، ومجلة **بحوث اقتصادية عربية**، ومجلة **الباحث**، و**المجلة العربية لحقوق الإنسان**، وسلسلة **دراسات استراتيجية** الصادرة عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. كما أنه شارك في كثير من المؤتمرات والندوات العلمية، سواء في مصر أو خارجها.

وقد تخرج في كلية التجارة ببنها عام 1992، وحصل على الماجستير في الاقتصاد عام 2002 من الكلية نفسها، كما حصل على دبلوم معهد التخطيط القومي عام 2000.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
.1	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
.2	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
.3	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
.4	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
.5	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
.6	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية
.7	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
.8	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
.9	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
.10	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
.11	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
.12	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13. ماجد كيّالي — المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14. حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15. مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16. عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17. ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18. محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19. أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20. سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21. إبراهيم سليمان المهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22. عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23. جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24. عادل عوض وسامي عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25. محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26. ظاهر محمد صكر الحسناوي — الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27. صالح محمود القاسم — الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28. فايز سارة — الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29. عدنان محمد هياجنة — دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30. جلال الدين عزالدين علي — الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي — الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32. هيل عجمي جميل — الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33. كمال محمد الأسطل — نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34. عصام فاهم العامري — خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35. علي محمود العائدي — الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36. مصطفى حسين المتوكل — محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37. أحمد محمد الرشيدي — التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38. إبراهيم خالد عبدالكريم — الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39. جمال عبدالكريم الشلبي — التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40. أحمد سليم البرصان — إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

	المؤلف	العنوان
41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

.58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
.59	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
.60	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
.61	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
.62	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
.63	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
.64	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
.65	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
.66	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
.67	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
.68	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
.69	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
.70	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71.	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72.	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73.	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74.	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75.	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76.	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77.	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
78.	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
79.	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80.	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81.	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82.	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الرقم	المؤلف	العنوان
97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

.112	صفات أمين سلامة	أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
.113	وليد كاصد الزيدي	الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
.114	محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي	استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
.115	محمد المختار ولد السعد	عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
.116	ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان	العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
.117	إبراهيم فريد عاكوم	إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
.118	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
.119	إبراهيم عبدالكريم	حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
.120	لقمان عمر النعيمي	تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
.121	محمد بن مبارك العريمي	الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
.122	ماجد كيالي	مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
.123	حسن الحاج علي أحمد	خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
.124	سعد غالب ياسين	نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
.125	عادل ماجد	مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
.126	سهيلة عبد الأنيس محمد	العلاقات الإيرانية - الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف

140.	حسين عبد المطلب الأسرج	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141.	خالد حامد شنيكات	عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142.	محمد يونس	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143.	عبد العالي حور	حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144.	مسعود ضاهر	المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145.	شيرين أحمد شريف	القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146.	شريف شعبان مبروك	صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147.	عبدالجليل زيد المرهون	أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148.	صباح نعوش	منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149.	محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي	تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق - الوقائع - آفاق المستقبل
150.	محمد سيف حيدر	اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151.	بشارة خضر	عملية الاندماج الأوربي: النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية
152.	محمد صفوت الزيات	القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153.	محمد عبدالرحمن العسومي	التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

154. فواز جرجس — أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات

155. طه حميد حسن العنبكي — العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية

156. جاسم حسين علي — مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى

157. محمد شوقي عبد العال — فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية

158. إبراهيم علي المنصوري — تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة

159. سيرجي شاشكوف — العلاقات الروسية – الإيرانية: إلى أين؟

160. أحمد مبارك سالم — الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة

161. عبدالجليل زيد المرهون — السياسة الروسية تجاه الخليج العربي

162. حمدي عبدالرحمن حسن — الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا

163. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً

164. عمار محمد سلو العبادي — محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية

165. عبداللطيف محمد الشامسي — صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي في الإماراتي

166. شريف شعبان مبروك — السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا

167. محمد مصطفى الخياط — هيكلية قوانين الطاقة المتجددة

168. الشفيع عمر حسنين — الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والانعكاسات

169.	سيد أحمد قوجيلي	تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي
170.	عطا محمد زهرة	يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية
171.	وليد بن نايف السديري	العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي
172.	خالد حامد شنيكات	المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية: دراسة في الأبعاد التمويلية
173.	عمار محمد سلو العبادي	تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي
174.	باسم برقاوي	ضمان الجودة في التعليم العالي: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة
175.	صباح نعوش	التنمية التكنولوجية الخليجية
176.	مريم سلطان لوتاه	أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية
177.	عقيل سعيد محفوض	تركيا والغرب: المفاضلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية
178.	حازم حسن الجمل	التطبيقات العسكرية المحتملة لتقنية النانو وسبل مواجهة مخاطرها
179.	ريما الصبان	الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية
180.	محمد الأمين البشرى	التخطيط الأمني لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة
181.	حسين عبد المطلب الأسرج	تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعيّن ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه: الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة - الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم الإصدارات

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

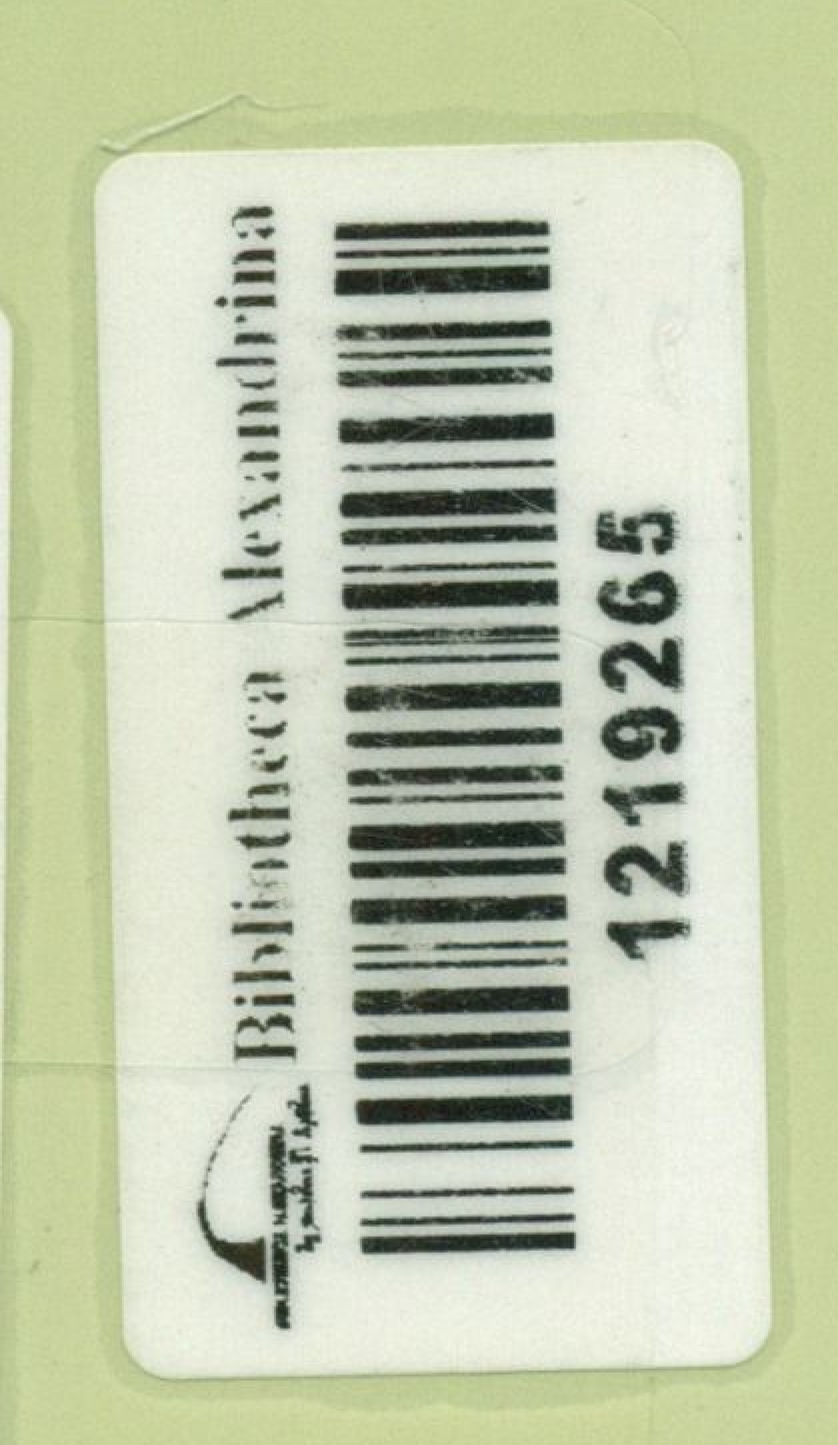
البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203







مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae